مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

الإعانات الحكومية للمعوزين في أثينا خلال العصر الكلاسيكيّ

د. محمد حمدان إبراهيم أحمد

مدرس بقسم التاريخ

كلية الآداب – جامعة جنوب الوادي

DOI: 10.21608/QARTS.2023.202672.1659

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – العدد ٥٨ يناير ٢٠٢٣

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

الإعانات الحكومية للمعوزين في أثينا خلال العصر الكلاسيكيّ

الملخص:

كفلت أثينا خلال العصر الكلاسيكيّ رعاية للمعوزين الذين لا يستطيعون العمل أو إعالة أنفسهم، فكانت تقدم لهم الإعانات المالية التي تعينهم على قضاء حوائجهم؛ علمًا بأنها كانت تقصر تلك الإعانات على الفقراء من المعاقين واليتامى، وتحرمها المتسولين القادرين على العمل؛ فهم في نظرها كُسالى لا يستحقون الإعانة. ومن ثم كان مجلس البولي يفحص المتقدمين للإعانة للتأكد من أهليتهم لتلك الإعانة، وكان الفحص يتضمن التأكد من أن المعاق مصاب بإعاقة تمنعه من العمل، وأن ثروته لا تتجاوز الثلاثة ميناي؛ وإن كان يتيمًا أن يكون مولودًا لمواطن أثيني، وربما تضمن التأكد من حجم ثروته.

وتحاول هذه الورقة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات منها: ما الشروط الواجب توافرها في مستحقي الإعانات الحكومية؟ وهل اقتصرت هذه الإعانات على معاقي الحروب أم أنها شملت المعاقين جميعهم؟ وهل شملت أيضًا أنواع الإعاقة جميعها أم اقتصرت على إعاقة بعينها دون غيرها؟ وهل كانت الإعانة المقدمة للأيتام مقتصرة على أيتام الحروب فقط؟ وما وضع الفتيات اليتامى والأرامل في هذه الإعانة؟ وهل شملت الإعانة اليتامى جميعهم أم اقتصرت على اليتامى من أبناء المواطنين دون غيرهم؟ وأخيرًا، ما مقدار هذه الإعانة، ومقدار قوتها الشرائية؟

الكلمات المفتاحية: الإعانات، المعوزون، فحص الأهلية، أثينا، العصر الكلاسيكيّ.

"حينما سلبتنا السماء أعظم النعم، فإن الدولة منحتنا الإعانة مُعتبرة أن فرص الشر والخير متاحة للجميع على قدم المساواة"[١]، بهذه الكلمات يترافع المُتحدث المُعاق في خطبة ليسياس (Lysias) (حوالي ٤٤٥-٣٨٠ق.م)، مطالبًا بالحصول على الإعانة الحكومية. لقد كانت هناك وجهات نظر مختلفة لدى المجتمعات اليونانية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة- تتباين بين التخلي والمساعدة[٢]. ولدينا عديد من الشواهد التي تعود إلى العصر الكلاسيكي في أثينا، والتي تنص على أنه كان يتم فحص المعاقين العاجزين عن العمل من قِبل مجلس البولي، وكان يُسمح لكل منهم بإعانة من الدولة. وكانت هذه الإعانة اجتماعية تُساعد الدولة من خلالها المعوزين غير القادرين

---

[١] Lys. 24.22: "τῶν μεγίστων ἀρχῶν ὁ δαίμων ἀπεστέρησεν ἡμᾶς, ἡ πόλις ἡμῖν ἐψηφίσατο τοῦτο τὸ ἀργύριον, ἡγουμένη κοινὰς εἶναι τὰς τύχας τοῖς ἅπασι καὶ τῶν κακῶν καὶ τῶν ἀγαθῶν".

[٢] كان التخلي عن الأطفال المعاقين، أو المشوهين أمرًا شائعًا في أثينا، والشاهد على ذلك اقتراح أرسطو (Aristotle) (٣٨٤-٣٢٢ق.م) بمنع تربية الأطفال المشوهين، إذا نتج خطرٌ الزيادة الإنجابية. كما يقترح إجراء الإجهاض قبل الإحساس ببدء الحياة للجنين؛ وذلك لأن الحد الفاصل بين الإجهاض القانوني وغير القانوني، يتحدد بالإحساس ببدء الحياة عند الجنين.

Aristot. *Pol*. 7.1335b 20.

ويرد شاهد آخر في محاورة أفلاطون (Plato) (حوالي ٤٢٨/٤٢٧-٣٤٨/٣٤٧ق.م) 'ثياتيتوس' (*Theaetetus*) على لسان سقراط (Socrates) حيث يقول ناصحًا ثياتيتوس: "إذا ثبت أن الطفل غير صالح يجب عليك أخذه بهدوء، والتخلص منه، ولا تغضب مثل النساء عندما يُحرمون من نسلهم الأول". وفي موضع آخر يقول: "الآن بعد أن وَلَدت يجب علينا أن نؤدي طقوس الركض معها في دائرة- احتفال كان يجري في اليوم الخامس، أو السابع من ميلاد الطفل- ومعرفة ما إذا كان في النهاية يستحق التربية، أم يجب التخلي عنه".

Plat. *Theaet*. 151c, 160e.

توضح هذه الفقرات أن الأطفال المشوهين وغير المرغوب فيهم، كان يتم أخذهم من والدتهم حتى لو كان المولود هو البكر لوالدته، ويتم طرحه، أو التخلي عنه خارج المنزل. وكانت النتيجة الطبيعية لذلك هو وفاة الطفل، خاصة إذا كان المكان الذي تُرك فيه منعزلًا، وتتردد عليه الوحوش المفترسة.

Milligan, S. J., *The Treatment of Infants in Classical and Hellenistic Greece*, (PhD. Diss., University of Glasgow, 1989), 153-154.

على العمل، على كسب لقمة العيش. وقد تزايدت أعداد المعاقين في أثينا بعد الحرب البيلوبونيزية (٤٣١-٤٠٤ق.م)، وبعد الاضطراب الذي سببه الطغاة الثلاثون (٤٠٤-٤٠٣ق.م)[٣].

ولم يكن المعاقون وحدهم الذين يتلقون الإعانة من الدولة الأثينية، فقد شاركهم فيها الأيتام، الذين لقي آباؤهم حتفهم في الحروب، وكانوا يحصلون عليها حتى بلوغهم سن الرشد. وهو ما ورد ذكره في الخطبة الجنائزية لبريكليس (Pericles) (حوالي ٤٩٥-٤٢٩ق.م) عام ٤٣١ق.م، الذي ذكر في نهايتها أن المدينة ستعول أبناء الشهداء على النفقة العامة حتى يصلوا إلى سن الرشد[٤]. وحينها تحتفي بهم الدولة خلال مهرجان الديونيسيا (*Dionysia*)، وتمنحهم التسليح الكامل على النفقة العامة[٥].

وقد تطرقت بعض الدراسات لهذا الموضوع، مثل: مقالتي ديلون (Dillon)، الأولى منهما بعنوان: المدفوعات للمعاقين في أثينا: عدالة اجتماعية أم خوف من الإعالة الأرستقراطية؟ "Payments to the Disabled at Athens: Social Justice or

---

(٣) Carlo, D. N., *O'adunatos et l'invalide: une étude sur les représentations de l'invalidité dans le discours «L 'invalide» de Lysias et auprès de patients affectés par des troubles somatoformes d'aujourd'hui*, (PhD. Diss., University of Lausanne, 2017), 26.

(٤) Thuc. 2.46.1: "εἴρηται καὶ ἐμοὶ λόγῳ κατὰ τὸν νόμον ὅσα εἶχον πρόσφορα, καὶ ἔργῳ οἱ θαπτόμενοι τὰ μὲν ἤδη κεκόσμηνται, τὰ δὲ αὐτῶν τοὺς παῖδας τὸ ἀπὸ τοῦδε δημοσίᾳ ἡ πόλις μέχρι ἥβης θρέψει".

يبلغ الصبي سن الرشد عندما يُكمل الثامنة عشرة من عمره، وهو السن الذي يُسَجَّل فيه الصبي الأثيني مواطنًا في حيّ والده؛ وذلك بعد إجراء تصويت أعضاء الحيّ حول قَبُول تسجيله أو رفضه، فيما يعرف بعملية فحص الأهلية.

Traill, J. S., *The Political Organization of Attica: A Study of the Demes, Trittyes, and Phylai, and Their Representation in the Athenian Council*, (Princeton, I975), 74; Versteeg, R., *The Essentials of Greek and Roman Law*, (Carolina, 2010), 42.

(٥) Blok, J., "The *diôbelia*: On the Political Economy of an Athenian State Fund", *ZPE* 193, (2015), 95.

"Fear of Aristocratic Patronage?"، التي تساءل فيها عن غرض الدولة من تقديم الدعم المالي للمعاقين، مؤكدًا أن هدفها الرئيس هو القضاء على الإعالة الخاصة. والثانية جاءت بعنوان: الأوضاع القانونية (والعرفية؟) للمعاقين في اليونان القديمة، "Legal (and Customary?) Approaches to the Disabled in Ancient Greece"، التي تعرض فيها لدور مجلس البولي في عملية الفحص، وكيفية دفع الإعانة.

كما تطرقت لهذا الموضوع أيضًا دراسة فيشر (Fischer) بعنوان: خدمات الرعاية لقدامى المحاربين المعاقين والمُعالين الباقين على قيد الحياة في أثينا الكلاسيكية "Welfare Services for Disabled Veterans and Surviving Dependents in Classical Athens"، ورأى فيها أن الدولة الأثينية قدمت الإعانات ليتامى الحروب، ومعاقيها فقط. بينما سأحاول في هذه الدراسة أن أوضح الشروط الواجب توافرها في المعاقين واليتامى للحصول على الإعانات الحكومية، ونوعية الإعاقة، وسبب اليُتْم الذي يستوجب الحصول عليها. وموقف الدولة من الفتيات اليتامى، والأرامل، وآباء القتلى، وموقفها من اليتامى والمعاقين من غير المواطنين. كما سأحاول تبيين مقدار الإعانة، وقدرتها الشرائية.

كانت الإعانات الحكومية في أثينا شكلًا من أشكال المُساعدة الاجتماعية للمعوزين العاجزين عن توفير دخلهم الخاص. أما المتسولون الأصحاء فقد نظرت الدولة إليهم على أنهم كُسالى؛ فلم تخصص إعانة لهم[٦]؛ لأنها كانت ترى أن "العار لا يكمن في عدم الاعتراف بالفقر؛ لكن في عدم القيام بشيء لتجنبه"[٧]. وعليه لم تُقدم أثينا الإعانات لمن يستطيع العمل من الفقراء، وقد ارتبط هذا بالنفور اليوناني من

[٦] Dillon, M., "Legal (and Customary?) Approaches to the Disabled in Ancient Greece", in: Laes, C. (ed.), *Disability in Antiquity*, (london, 2017), 179.
[٧] Thuc. 2.40.1.

المتسولين. وكانت هذه الإعانات، بالإضافة إلى الأجور العامة بمثابة "ترياق للإعالة الخاصة"[٨]، التي سعى من خلالها الأثرياء للسيطرة على الفقراء لتحقيق مصالحهم السياسية الشخصية. وخير شاهد على ذلك السياسي الأثيني كيمون (Cimon) (حوالي ٥١٠-٤٥٠ق.م)، الذي لم يضع أية أسوار على حقوله، أو بساتينه، حتى يتمكن المواطنون والغرباء المحتاجون من الحصول على ثمار الأرض دون خوف. علاوة على أنه فتح منزله للجميع، حتى أنه كان يُقدم بانتظام وجبة- غير مكلفة- لعديد من الرجال؛ لذا اقترب منه الأثينيون الفقراء لتناول طعامهم[٩].

ونتيجة لهذا التصرف من جانب كيمون، يرى أرسطو أن ابتداع نظام الأجور والإعانات الحكومية، كان أداة من بريكليس لمواجهة هذا الكرم المقصود من جانب كيمون. ولأن ممتلكات بريكليس لم تكن كافية لهذا النوع من الإنفاق نصحه دامونيديس (Damonides) من أويا (Oea)، أن يمنح الناس من الممتلكات العامة؛ لذلك ابتكر بريكليس نظام الإعانات العامة[١٠]. ومع إدخال هذا النوع من الإنفاق العام كان يمكن للمواطن الفقير غير القادر على العمل، ولا يستطيع توفير الكفاف، أن يتوجه إلى الدولة

---

[٨] Millett, P., "Patronage and Its Avoidance in Classical Athens", in: Wallace-Hadrill, A. (ed.), *Patronage in Ancient Society*, (London, 1989), 38.
الإعالة الخاصة، هي علاقة شخصية تتضمن تبادل الخدمات بمرور الوقت بين طرفين مختلفين في الوضع الاجتماعي. وكان الطرف الأعلى في هذه العلاقة يستغل الطرف الأدنى في تحقيق مصالحه السياسية.
Zelnick-Abramovitz, R., "Did Patronage Exist in Classical Athens?", *AntClass* 69, (2000), 66.

[٩] **ويُذكر أيضًا أنه كان يصطحب معه دائمًا مجموعة من الشباب الذين يرتدون ثيابًا راقية، وإذا صادفهم رجل مسن بثياب رثة كانوا يبادلونه ثيابهم، انظر:** Plut. *Cim*. 10.1-2.

[١٠] Aristot. *Const*. *Ath*. 27.4.

للحصول على إعانة بدلًا من أن يتوجه إلى مُلاك الأراضي الأثرياء[١١].

وهكذا، فإنَّه بتوفير الإعانات الحكومية لغير القادرين على العمل، تجنبت الدولة الأثينية توجههم للاعتماد على المواطنين الأثرياء للحصول على المساعدات، التي كانت من الممكن أن تؤدي إلى إنشاء روابط بين الراعي والمُعال تضر بمصالح الديمقراطية. ولهذا فإن الدولة أرادت أن تضمن لجميع المواطنين ممارسة حياتهم، وحقوقهم السياسية دون ترهيب الراعي الثري، الذي اعتمدوا عليه في إعالتهم[١٢]. وكان على الأثرياء أن يُصبحوا رعاة لفئة المواطنين جميعها، من خلال نظام الخدمة العامة الإلزامية 'الليتورجيا' (λειτουργία)[١٣]. ومن ثم فإن الإعانة المُقَدَمة للمعاقين العاجزين عن العمل لم تنشأ فقط من دوافع إنسانية– وفقًا لوجهة النظر هذه؛ ولكن رغبة في مواجهة الإعالة الأرستقراطية لأولئك القادرين على ممارسة الحقوق السياسية؛ لكنهم وجدوا صعوبة في إعالة أنفسهم ماليًا.

ومن ناحية أخرى يمكننا الإشارة إلى قلق الدولة بشأن الأسرة 'الأويكوس' (οἶκος)، الذي جعلها تُقر نظام الإعانة الحكومية للجنود المعاقين؛ لمساعدتهم على تربية أسرهم ورعايتها. لقد كان هذا القلق تجاه وجود الأسر غير المُعالة هو الدافع وراء تعهدها برعاية الأيتام على النفقة العامة. وكان الغرض من الإعانات الحكومية مثل الأجر السياسي– أجر هيئة المحلفين وحضور الجمعية، الحد من انتشار الفقر، والعوز

---

(١١) Millett, Patronage and Its Avoidance in Classical Athens, 38.

(١٢) Dillon, M., "Payments to the Disabled at Athens: Social Justice or Fear of Aristocratic Patronage?", *AncSoc* 26, (1995), 31.

(١٣) Dillon, Payments to the Disabled at Athens, 34.

كانت هذه الخدمات تُفرض على الأغنياء دون غيرهم، وهو ما توضحه مقولة لديموسثينيس (Demosthenes) (٣٨٤-٣٢٢ق.م): "من واجب الأثرياء تقديم الخدمات العامة للدولة".

Dem. 42.22: "δεῖ γὰρ τοὺς εὐπόρους χρησίμους αὐτοὺς παρέχειν τοῖς πολίταις".

بين طبقة المواطنين في أثينا. وقد ساعد هذا على استقلالية هيئة المواطنين عن الإعالة الأرستقراطية، وأصبحت لديهم القدرة على التداول والتصويت على شئون الدولة دون أن يتأثروا بمثل هذه الإعالة، وكان هذا عنصرًا مهمًا في الحفاظ على فاعلية الطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي الأثيني(١٤). ولكن التفسير الذي أغفلته الدراسات السابقة، والذي ربما يُعد منطقيًا كسبب لفرض الإعانات الحكومية للمعاقين والأيتام، هو أن الدولة كانت ترغب في أن يقاتل المواطنون بشجاعة في الحروب، طالما كان لديهم يقين بأن الدولة سوف تعولهم عند إصابتهم في الحروب، أو تعول أسرهم إذا قُتلوا فيها.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، متى بدأت هذه الإعانات الحكومية؟ وفقًا لبعض المصادر الكلاسيكية فقد دُفعت الإعانات الحكومية في أثينا منذ العصر المبكر، حيث يذكر بلوتارخوس (Plutarchus) (حوالي ٤٦-١٢٠م) أن الطاغية الأثيني بيزيستراتوس (Pisistratus) (حوالي ٦٠٠-٥٢٧ق.م) قدم إعانة للمحاربين القدامى المعاقين، وأنه في ذلك كان يحذو حذو سولون (Solon) (حوالي ٦٣٨-٥٥٨ق.م)(١٥). كذلك ينسب ديوجينيس لائرتيوس (Diogenes Laertius) (حوالي ٢٠٠-٢٥٠م) لسولون مرسومًا ينص على إعالة الدولة لأبناء قتلى الحروب وتعليمهم(١٦). ولكن ربما كانت حالات الإعانة السابقة للعصر الكلاسيكي حالات فردية، أو استثنائية، وأن الإعانات المالية العامة تم تقديمها من قبل بريكليس، وليست على يد سولون، أو بيزيستراتوس.

أولاً، فحص الأهلية لاستحقاق الإعانة:

يقول أرسطو في دستور الأثينيين: "يقوم مجلس البولي بفحص المعاقين؛ لأن هناك قانونًا ينص على أن الأشخاص الذين لديهم أقل من ثلاثة ميناي، وعاجزين

(١٤) Dillon, Payments to the Disabled at Athens, 34.
(١٥) Plut. *Sol*. 31.2.
(١٦) D. L. 1.2.55.

بسبب ضعف جسدي عن القيام بأي عمل، يجب أن يتم فحصهم من قبل المجلس، ومنحهم منحة للطعام على النفقة العامة، بمعدل أوبولين كل يوم، وهناك أمين صندوق لهؤلاء الأشخاص يتم انتخابه بالقرعة"[١٧]. وكان يمكن سحب هذه الإعانة مرة أخرى إذا تغيرت متطلبات الأهلية، كأن يتحسن الوضع الصحي للمريض، أو أن تتحسن ظروفه المالية. ومن ثم كان فحص الأهلية يتم بشكل منتظم، وهذا واضح في خطبة أيسخينيس (Aeschines) (حوالي ٣٨٩-٣١٤ق.م) ضد تيمارخوس (Timarchus)، حيث ورد فيها أن رجلًا عجوزًا كفيفًا يدعى أريجنوتوس (Arignotos) فقد الإعانة المقدمة له؛ لأن مثل هذا الفحص قد فاته. وبصرف النظر عن عمليات الفحص المنتظمة هذه، كان يمكن إجراء فحوصات إضافية للاستحقاق؛ وذلك إذا رفع أحدهم دعوى ضد آخر أنه يتقاضى الإعانة الحكومية بشكل غير قانوني. وقد ظهر هذا في خطبة ليسياس، فمن الواضح أن موكله المعاق قد اتُهم بتحصيل الإعانة، على الرغم من قدرته على العمل[١٨].

ومن خلال خطبة ليسياس- التي تم تأليفها لمعاق لم يذكر اسمه؛ لدعم مطالبته باستمرار حصوله على الإعانة، التي زعم فيها مدعٍ لم يذكر اسمه أيضًا، أنه لا يستحق الحصول عليها- تمكنا من معرفة كثير عن شروط منح الإعانة. حيث تبدأ الخطبة بحديث المدعى عليه قائلًا: "يقول المدعي بأنه ليس لي الحق في الحصول على الإعانة (ἀργύριον) من الدولة؛ لأنني قادر جسديًا ولست من المعاقين (ἀδύνατοι)؛ ولأنني ماهر في تجارة تمكنني من العيش من دون هذه الإعانات أو

(١٧) Aristot. *Const. Ath.* 49. 4: "δοκιμάζει δὲ καὶ τοὺς ἀδυνάτους ἡ βουλή: νόμος γάρ ἐστιν, ὃς κελεύει τοὺς ἐντὸς τριῶν μνῶν κεκτημένους καὶ τὸ σῶμα πεπηρωμένους, ὥστε μὴ δύνασθαι μηδὲν ἔργον ἐργάζεσθαι, δοκιμάζειν μὲν τὴν βουλήν, διδόναι δὲ δημοσίᾳ τροφὴν δύο ὀβολοὺς ἑκάστῳ τῆς ἡμέρας. καὶ ταμίας ἐστὶν αὐτοῖς κληρωτός".

(١٨) Aeschin. 1.102-104; Fischer, J., "Welfare Services for Disabled Veterans and Surviving Dependents in Classical Athens", *Studies in the Social History of Classical Greece and Rome*, (2017), 5-6.

المنح. ودليلًا على قوتي الجسدية، قال إنني أمتطي صهوة الجواد، ومن الثراء الناتج عن تجارتي يمكنني الارتباط بأشخاص أثرياء ..."[١٩]. يظهر من خلال هذه الفقرة أنه من شروط استحقاق الإعانة الحكومية أن يكون الشخص معاقًا لدرجة كونه لا يستطيع الحركة بسهولة، ويجب أن يكون فقيرًا، لا يمتلك تجارة، أو ممتلكات كثيرة.

ويدافع المدعي عليه عن نفسه وعن استحقاقه للإعانة قائلًا:

> لم يترك لي والدي شيئًا، ولم أتوقف عن إعالة والدتي إلا بعد وفاتها قبل عامين، وليس لدي أبناء حتى الآن للاعتناء بي. وأمتلك حرفة يمكن أن تمنحني مساعدة بسيطة، أجد بالفعل صعوبة في القيام بها على عاتقي، وحتى الآن لا أستطيع الحصول على شخص ما ليريحني من العمل. ليس لدي أي دخل آخر غير هذه- الإعانة المالية، وإذا حرمتموني منها، فقد أصبح في خطر أن أجد نفسي في أشد المحنة. لذلك أيها السادة لا تدمروني ظلمًا، عندما تستطيعون أن تنقذوني بالعدل، ما منحتموني إياه عندما كنت أصغر وأقوى، لا تأخذوه مني عندما أكبر وأضعف. عندما كان سوء حظي بسيطًا وجدت أنني أتلقى هذه الإعانة (ἀργύριον)؛ لكن الآن عندما تُضاف إلى مشكلتي الشيخوخة والأمراض والعلل التي تصاحبها، سأُحرم منها[٢٠].

ثم يُفند المدعي عليه ادعاءات المدعي ويرد عليها قائلًا: "بالنسبة لركوبي الخيل الذي تجرأ على ذكره لكم، فأنا لا أشعر برهبة الحظ أو بالخزي أمامكم، فليس هناك الكثير لأقوله. بالنسبة لي أيها السادة أعتقد أن كل الذين يعانون من بعض الآلام، يجعلون هدفهم الوحيد وشغلهم الشاغل هو إدارة الحالة التي أصابتهم بأقل قدر من الانزعاج. أنا مثل هذا، وفي المحنة التي أصابتني ابتكرت هذه الوسيلة- يقصد الخيل- لنفسي في الرحلات الطويلة، التي أجدها ضرورية"[٢١]. ويرد على سبب استخدامه الخيل قائلًا: "لكن أقوى دليل أيها السادة على حقيقة أنني أمتطي الخيل،

---

[١٩] Lys. 24.4-5.
[٢٠] Lys. 24.6-8.
[٢١] Lys. 24.10.

بسبب سوء حظي، وليس من أجل العجرفة كما يدعي هذا الرجل، هو هذا: إذا كنت رجلًا ذا ثروة يجب أن أركب بغلًا مسرجًا، ولن أقوم بركوب خيول الرجال الآخرين؛ لكن في الواقع، بما أنني غير قادر على الحصول على أي شيء من هذا القبيل، فأنا مضطر بين الحين والآخر إلى استخدام خيول الرجال الآخرين"[٢٢].

أما عن إعاقته فيقول:

لقد تجاوز كل البشر– المدعي– في وقاحته لدرجة أنه حاول أن يقنعكم جميعًا، أنني لست من المعاقين (ἀδύνατοι)، ومع ذلك إذا أقنع أيًا منكم بهذه النقطة، فما الذي يمنعني من الترشح كواحد من الأراخنة التسعة، إذا حرمتموني من أوبولي– يقصد الإعانة اليومية التي كان مقدارها أوبولًا واحدًا؛ لأنني أتمتع بصحة جيدة. أم ستصوتون بالإجماع على كوني رجلًا عاجزًا (ἀνάπηρος)؟ بالتأكيد إذا حرمتم رجلًا من الإعانة؛ لكونه قادرًا جسديًا، لن يمنع مسئولو القانون هذا الشخص نفسه بصفته معاقًا من الترشح[٢٣].

ويواصل المدعي عليه دفاعه عن نفسه وحقه في الإعانة؛ لينهي كلامه في نهاية الخطبة بأنه سيكون أكثر المخلوقات بؤسًا؛ إذ بعد أن حرمه سوء حظه من أروع الأشياء وأعظمها، يتسبب له المدعي في خسارة ما منحته له المدينة، من خلال منحه إعانتها المدروسة للرجال الذين في وضعه[٢٤].

نستشف من هذه الخطبة، أنه إذا تم تصنيف المدعي عليه على أنه سليمٌ جسديًا وقادرٌ على العمل، فإنه بالتالي يكون مؤهلًا للترشح لمنصب الأرخون، وهذا يشير إلى أن الأشخاص الذين حصلوا على إعانة الإعاقة لم يكونوا مؤهلين للعمل كأراخنة. وهو ما يجعلنا نستنتج أن القانون الأثيني منع المعاقين غير القادرين على إعالة أنفسهم من تولي المناصب الإدارية العليا. وهناك شيء آخر يحتاج إلى التحليل في هذه الخطبة

[٢٢] Lys. 24.11.
[٢٣] Lys. 24.13
[٢٤] Lys. 24.23.

وهو: هل كانت الإعاقة بشكل عام مصدرًا للحصول على الإعانة الحكومية، أم أن نوعًا معينًا من الإعاقة هو الذي يؤدي للحصول عليها؟ نجد أن المدعي في هذه الخطبة يتهم المدعي عليه بقدرته على ركوب الخيل، ولم يذكر إعاقته؛ وإنما يدعي إنه كان في حالة جيدة تمكنه من ركوب الخيل. وكان ركوب الخيل يحتاج بالضرورة إلى فخذين قويتين، ومن المفترض أن المدعي عليه في خطبة ليسياس عاجز الساقين. ولأن المدعي عليه هنا قادر على امتطاء الخيل وركوبه، ولا تمنعه إعاقته الجسدية من ذلك، رأى المدعي عدم أحقيته في الإعانة(٢٥).

وكان المعاقون يخضعون إلى عملية فحص في بداية كل عام؛ للتأكد مما إذا كانوا سيستمرون في تلقي الإعانة لعام آخر لعدم تمكنهم من العمل أم لا. أما الحالات الفردية فكان يتم فحصها على مدار العام من قِبل المجلس. ومن الواضح أن فحص المعاق كان ينطوي على إظهاره جسديًا للإعاقة التي تجعله غير قادر على العمل. وفي حالة إعاقات مثل العمى كان يمكن تنفيذ عملية الفحص في أماكن قريبة من حي المعاق. ويتضح أن المجلس كان لديه مسئوليات عدة في عملية الفحص، فكان عليه التأكد من أن مقدم طلب الحصول على الإعانة لا يمتلك أكثر من ثلاثة ميناي من الممتلكات، وهو مبلغ صغير نسبيًا؛ لذلك سُمح للمعاقين بامتلاكه. ولم تشترط الدولة أن يعيش المعاق منه حتى يُفلس؛ بل كانت تُدرك أن للمعاق ممتلكات لازمة لضرورات حياته كالملابس، وأواني الطبخ، وما في حكمها. لكن المثير للاهتمام أن هذا المبلغ الأقصى للثروة كان يحرم المعاق الذي يملك مسكنًا من استحقاق الإعانة. وهذا يعني أن المعاق الذي يعيش في منزله، سيكون تحت رعاية عائلته التي تعيش معه في المنزل ذاته. وكان إجراء الفحص بشكل سنوي، يوضح دقة أثينا في إعادة النظر في

(٢٥) Rose, M. L., "Ability and Disability in Classical Athenian Oratory", in: Laes, C., (ed.), *Disability in Antiquity*, (London, 2017), 141-143.

القضايا المالية للدولة. فقد يكون المجلس السابق قد اتخذ قرارات بشأن من سيحصل على الإعانة؛ لكن هذا يحتاج إلى دعم كل عام من قبل المجلس الجديد(٢٦).

أما بالنسبة للأيتام فيحتوي السطر الخامس عشر من نقش ثيوزوتيديس (Theozotides)– الذي يعود إلى أواخر القرن الخامس قبل الميلاد– على جملة: يجب فحصهم ς]ὸ[τ]αὐ[τω μασάτ]οκι[δ، في إشارة واضحة إلى فحص أبناء أولئك الذين ماتوا في أثناء مناهضة حكم الأقلية 'الأوليجاركية' (ὀλιγαρχία). وربما تم إدراج معايير التأهيل في السطرين الثالث عشر والرابع عشر– فلا يمكن التعرف على محتواهما في النقش. إن الأدلة على عملية الفحص في حالة أيتام الحرب ضعيفة، والدليل على فحص الممتلكات كما هي الحال مع المعاقين غير موجود. لكن ربما كان هناك فحص للتأكد من أن والد اليتيم قد مات في الحرب، وأنه كان مواطنًا أثينيًا. ففي خطبة ليسياس ضد ثيوزوتيديس تم إجراء فحص الولادة، والتأكد من أن الأبوين أثينيين قبل أن يتمكن الأبناء من التأهل للحصول على إعانتهم(٢٧).

ويعترض ليسياس على مقترح مرسوم ثيوزوتيديس، الذي يستثني فيه الأبناء غير الشرعيين، والأبناء بالتبني من الحصول على الإعانة، وأن المواطنين الخالصين فقط هم المؤهلون للحصول عليها، وأنه يجب فحصهم للتحقق من أصلهم. وخلال الحرب البيلوبونيزية تم تعطيل قانون بريكليس، وتم اعتبار أبناء الرجال الأثينيين من النساء الأثينيات دون زواج ضمن المواطنين، بدلًا من كونهم أبناء غير شرعيين(٢٨)، وفي عام

(٢٦) Dillon, Legal (and customary?), 173-174.

(٢٧) Stroud, R. S., "Greek Inscriptions Theozotides and the Athenian Orphans", *Hesperia* 40/ 3, (1971), 291-292.

(٢٨) منع قانون بريكليس للمواطنة الصادر في عام ٤٥١ق.م الأبناء الناتجين عن الزواج بين المواطنين، وغير المواطنين من الحصول على المواطنة، ووراثة الممتلكات، وحصر هذا الحق على الأبناء المولودين لأبوين أثينيين فقط.

٤٠٣/٤٠٢ق.م عاد العمل بقانون بريكليس؛ لكن لم يتم تطبيقه بأثر رجعي. في خطبة ليسياس هذه يحتج على اقتراح ثيوزوتيديس؛ لأنه استبعد الأبناء غير الشرعيين والأبناء المتبنين، وهو ما يتعارض مع الممارسة القانونية الموجودة. وأن هذا الاقتراح يُعد خطأً جسيمًا من جانب المدينة. كما يحاول ليسياس تقويض الأسباب المالية لهذا القيد، وأن الحفاظ على الموارد المالية لا يعني خفض النفقات؛ ولكن جعلها تنمو أو تُحافظ على استقرارها، وهو ما يجعلنا نخمن أن ثيوزوتيديس أقنع الجمعية بأن شمول الإعانة للأبناء غير الشرعيين والأبناء بالتبني، كان مكلفًا للغاية بالنسبة للمدينة[٢٩].

ثانيًا، الفئات المستحقة للإعانات الحكومية:

شمل نظام الإعانات الحكومية في أثينا خلال العصر الكلاسيكي الإنفاق على المعاقين العاجزين عن العمل؛ لمساعدتهم على كسب لقمة العيش. كذلك حصل أبناء المواطنين الذين لقوا حتفهم في القتال في الجيش أو الأسطول على الإعانة حتى بلوغهم سن الرشد[٣٠]، ومن الفئات المستحقة للإعانات الحكومية ما يأتي:

١. المعاقون:

كان الفقراء العاجزون عن العمل، قد تم تعويضهم عن عدم قدرتهم على العمل من خلال الإعانات الحكومية؛ أما القادرون منهم على العمل، الذين يكسبون رزقهم من التسول، فقد عاقبتهم الدولة[٣١]. وكان منح الإعانة مرتبطًا بحظر امتلاك ثروة تزيد عن

Sealey, R., *The Justice of the Greeks*, (Michigan, 1994), 68.

[٢٩] Blok, The *diôbelia*, 96.

[٣٠] Ober, J., "Classical Athens", in: Monson, A., Scheidel, W. (eds.), *Fiscal regimes and the political economy of premodern states*, (Cambridge, 2015), 500; Blok, The *diôbelia*, 95.

[٣١] Lampe, P., Social welfare in the Greco-Roman world as a background for early Christian practice, *Acta theologica* 23, (2016), 23.

ثلاثة ميناي. كما كانت تتم مراجعة الحالة الصحية للحاصلين على هذه الإعانة بشكل منتظم. وهو ما يؤكده أرسطو حيث يقول: "يقوم مجلس البولي بفحص المعاقين؛ لأن هناك قانونًا ينص على أن الأشخاص الذين لديهم أقل من ثلاثة ميناي، وعاجزين بسبب ضعف جسدي عن القيام بأي عمل، يجب أن يتم فحصهم من قِبل المجلس"(٣٢).

وقد كانت الإعانة الحكومية للمعاقين تتناسب مع الحالة العامة للأجور؛ لكن هذه الأجور كانت مقابل الخدمات التي يقدمها المواطنون للدولة، مثل: العضوية في المجلس، أو العمل بالقضاء. في حين أن المعاقين حصلوا على الإعانة لمجرد كونهم معاقين. وهو ما جعل البعض يقترح أن أثينا كانت دولة رعاية، قدمت الإعانات المالية لمن لا يستطيعون إعالة أنفسهم. لكن هل فعلًا كان الأثينيون من العاملين في المجال الإنساني، ولا يريدون أن يروا المعاقين يعانون من العوز؟ ربما كانت هذه هي الحال؛ لكنْ هناك اعتبار آخر يبدو أكثر أهمية، وهو أن المعوزين كانوا عرضة للإعالة الخاصة من جانب الأرستقراطية، كما تشير إعالة كيمون لرجال حيه من المعوزين؛ لذا يجب أن يُنظر إلى الأجور والإعانات الحكومية على إنها وسيلة لتجنب الإعالة الخاصة، وإنها كانت جزءًا من الاهتمام بدعم النظام الديمقراطي، من خلال ضمان أن أولئك الذين يدلون بأصواتهم– سواء في الجمعية أو المحكمة– يفعلون ذلك بعيدًا عن اعتبارات الإعالة الخاصة(٣٣).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل اقتصرت هذه الإعانات على معاقي الحروب، أم أنها شملت المعاقين جميعهم؟ وهل شملت أنواع الإعاقة جميعها، أم اقتصرت على الإعاقة الجسدية دون غيرها؟ بالنسبة للشق الأول من السؤال: فمن الراجح أن الإعانة

(٣٢) Aristot. *Const*. *Ath*. 49.4.

كانت تُمنح للمعاقين جميعهم، والشاهد على ذلك أن المُعاق في خطبة ليسياس، لم يذكر أن إعاقته لها علاقة بالخدمة العسكرية. ولم يذكر أنه جُرح وهو يقاتل في إحدى الحروب دفاعًا عن موطنه؛ وإلا كان أشار إلى ذلك؛ لأن هذه التفاصيل كانت ستجعله يظهر بصورة المواطن الصالح، التي يستخدمها المتقاضون– غالبًا– في مرافعاتهم(٣٤).

ويُرجح جراسل (Grassl) أن الإعانة كانت تُمنح للمعاقين بغض النظر عن سبب الإعاقة، أي أنها كانت تشمل معاقي الحروب، والمدنيين. فقد تم تسجيل المعاقين المدنيين الذين أصيبوا بالإعاقة نتيجة للطاعون المدمر في بداية الحروب البيلوبونيزية(٣٥). ويرى كاري (Carey) أن المدعى عليه المعاق في خطبة ليسياس كان مصابًا بالقدم الحنفاء– الملتوية– أو فقد إحدى قدميه أو كلتيهما، أو كان مصابًا بالتصلب المتعدد، ولم يذكر الحرب أبدًا سببًا لأي ضعف جعله يعتمد على عكازين، ويبدو أنه كان سيحدث لو أنه أدى الخدمة العسكرية؛ لأن حديثه قد تضمن القول بسخط أنه مواطن صالح، وأنه أفضل من المدعي(٣٦).

---

(٣٣) Dillon, Payments to the Disabled at Athens, 27, 57.

(٣٤) Kudryavtseva, T. V., "Lysias's Speech On the Refusal of a Pension and Athenian Citizens with Disabilities", *Вестник СПбГУ, История* 67/ 1, (2022), 107-108.

(٣٥) Grassl, H., "Behinderte in der Antike: Bemerkungen zur sozialen Stellung und Integration" in: Dobesch, G. et al. (eds.), *Tyche: Beiträge zur Alten Geschichte Papyrologie und Epigraphik* 1, (Wien, 1986), 125.

يقول ثوكيديديس (Thucydides) (حوالي ٤٦٠–٤٠٠ق.م) أن عدد الوفيات جراء هذا الطاعون كان كبيرًا وأن الجثث تراكمت فوق بعضها بعضًا، وأن عدد الجثث كثر في ينابيع المياه، وفي الأماكن المقدسة، حيث كانوا يذهبون إلى هذه الأماكن لإيواء أنفسهم، كما وجدت أنصاف الموتى في الشوارع، واضطربت طقوس الدفن، وأُلقي بالعديد من الجثث دون دفن، وأُشعلت النيران في بعضها الآخر. Thuc. 2.52.1-4

(٣٦) Carey, C., "Structure and Strategy in Lysias XXIV", *GrRom* 37, (1990), 50.

أما عن كون الإعانات قد شملت أنواع الإعاقة جميعها من عدمه، فقد كان العجز الجسدي شرطًا لتصنيف الشخص على أنه معاق عند فحصه من قِبل المجلس، وهو ما ورد في دستور الأثينيين لأرسطو من: "أن العاجزين بسبب ضعف جسدي عن القيام بأي عمل، يجب أن يتم فحصهم من قِبل المجلس"[٣٧]. كذلك محاولة المدعي في خطبة ليسياس إثبات أن المدعي عليه قادر جسديًا وبالتالي فإنه لا يستحق الإعانة[٣٨]. لكن شخصًا آخر يُدعى أريجنوتوس كان يحصل على الإعانة؛ لأنه أعمى. وهو ما ورد في خطبة أيسخينيس، حيث ذكر أن أريجنوتوس كان يحصل على الإعانة التي تمنحها المدينة للفقراء المعاقين[٣٩]. وكانت هاتان الإعاقتان هما الوحيدتان اللتان ورد ذكرهما في المصادر الكلاسيكية على أن أصحابهما قد حصلوا على الإعانات الحكومية.

وبما أن عدم قدرة المعاق على العمل هي شرط أساسي لحصوله على الإعانة؛ فإن الذين يعانون من الصم من المفترض أنهم كانوا غير مؤهلين للحصول عليها. لكن ماذا عن المرضى العقليين العاجزين عن العمل؟ يبدو أنهم قد استبعدوا من الحصول على الإعانة؛ لأن رعايتهم كانت تقع على عاتق أسرهم. فهؤلاء المرضى العقليين إما أن يتم رعايتهم من قبل أقاربهم في المنزل، أو أن يكونوا بلا مأوى، ويتجولوا في الشوارع[٤٠]. ويقول أفلاطون إن المجنون يجب ألا يظهر علانية في المدينة، ويجب أن يُبقيه أقاربه في المنزل، وتُفرض عليهم غرامات إذا لم يفعلوا ذلك[٤١].

يُشير أيسخينيس أن الكفيف أريجنوتوس كان يتلقى إعانته في كل انعقاد أو اجتماع للمجلس 'بريتاني' (*prytany*) "... لكن تركه يفقد إعانته المقدمة له كل اجتماع

(٣٧) Aristot. *Const. Ath*. 49. 4
(٣٨) Lys. 24.4.
(٣٩) Aeschin. 1.102-103.
(٤٠) Dillon, Legal (and customary?), 171, 173.
(٤١) Plat. *Laws* 11.934c-d.

..."[٤٢]. ومن وجهة النظر الإدارية كان من الأسهل أن تُدفع الإعانة للمعاقين مرة واحدة كل اجتماع، وليس كل يوم. ومن المفترض أن يقوم أمين الصندوق بدفع هذه الإعانات من خلال قائمة بأولئك المستحقين. وقد يكون مطلوبًا من المعاق تقديم بطاقة هوية 'بيناكيون' (πινάκιον)– كالتي يستخدمها القضاة– للتأكد من هويته قبل الحصول على الإعانة. ويُفترض أن يُحسب مبلغ الإعانة لكل معاق بالسعر اليومي مضروبًا في عدد الأيام بين كل جلسة للمجلس والجلسة الأخرى. وكان الموظف المسئول عن دفع الإعانة يحصل على المبلغ المخصص لإعانة المعاقين دُفعة واحدة، ثم يقسمه على كل المؤهلين للحصول عليه[٤٣].

لكن هل كان أمين الصندوق الخاص بدفع الإعانة للمعاقين خاصًا بهم هم فقط أم لا؟ اختلفت الآراء في هذا الأمر، ويُرجح ديلون، أنه كان لهم أمين صندوق خاص بهم، يصرف لهم الإعانات التي كان يحصل عليها من المجلس وأنه ربما تم انتخابه من بين المعاقين أنفسهم. على الرغم من أن المقرر في أثينا أن يتم انتخاب أمناء الصناديق من طبقة الخمسمائة– أعلى الطبقات الاقتصادية الأربعة في أثينا– وهو ما يستبعد المعاقين. فضلًا عن سلامة جسد المسئولين، وهو ما كان من شأنه استبعاد

---

[٤٢] Aeschin. 1.104.

[٤٣] Dillon, Payments to the Disabled at Athens, 42-44.

بطاقات الهوية 'البيناكيا' هي عبارة عن شرائح صغيرة من البرونز تم استخدامها لتحديد هيئة المحلفين. كان يتم ختمها بختم رسمي، واسم المحلف، وعادة اسم عائلته، وفي وقت لاحق تم إضافة قبيلته أو حيه؛ نظرًا لأن هذه البطاقة جعلت عملية تعيين المحلفين أسهل بكثير، فقد تم توسيع استخدامها بعد بضع سنوات لدرجة أن جميع المواطنين تقريبًا أصبح لديهم بطاقات، يمكن استخدامها في اختيار أعضاء المجلس والمسئولين وكذلك المحلفين. ولمنع أي شخص من تغيير الاسم، تم نقش الحروف على هذه البطاقات عن طريق ثقب ثقوب صغيرة في البرونز.

Gagarin, M., *Democratic Law in Classical Athens*, (Austin, 2020), 45; Liddel, P., "Timodemides' Pinakion. Manchester Museum 42015", *ΓΡΑΜΜΑΤΕΙΟΝ* 9, (2020), 78.

المعاقين من هذا المنصب. كذلك لا يبدو أن أمين الصندوق كان يُنتخب من بين أعضاء المجلس؛ لأن قوائم المسئولين عن المجلس لا تتضمن لقب هذا المسئول(٤٤).

وعند تفنيد الشروط السابقة نجد أن المعاق في خطبة ليسياس يوضح فعلًا حقيقة أن المناصب تكون فقط للأصحاء جسديًا عندما يحاول إثبات إعاقته، وأحقيته في الإعانة الحكومية: "... بالتأكيد إذا حرمتم رجلًا من الإعانة؛ لكونه قادرًا جسديًا، لن يمنع مسئولو القانون هذا الشخص نفسه بصفته معاقًا من الترشح كواحد من الأراخنة التسعة(٤٥). يظهر هنا من حديث المعاق، أن هيئة المحلفين لو صوتت على كونه سليمًا– وهذا سيؤدي إلى حرمانه من الإعانة التي يحصل عليها– فإنهم لا يمكنهم منعه من الترشح لمنصب الأرخون بصفته معاقًا؛ لأن في هذا تعسف ضده، فكيف لهم الحكم بسلامته، وعدم أحقيته في الإعانة من جهة، ثم يمنعونه من الترشح لتولى المناصب من ناحية أخرى. وربما تكون هذه الحُجة قد وضعت هيئة المحلفين في موقف صعب، وعززت من موقف المدعي عليه المعاق.

بينما ترى روز (Rose) أن الخطبة تشير إلى أن الرجال الذين يعانون من إعاقات جسدية أو بدونها، وليسوا قادرون على العمل أو إعالة أنفسهم، غير مؤهلين للعمل في منصب الأرخون. وعليه فإن الافتقار إلى الثروة كان رادعًا أكبر بكثير لتولي هذا المنصب من الإعاقة(٤٦). أما عن كون أمناء الصناديق قد تم اختيارهم من طبقة الخمسمائة مكيال، فإن هذا يستبعد المعاقين الذين يعيشون على الإعانات من تولي هذا المنصب، خاصة أن هذه الفئة من المعاقين يجب عند فحصهم من قبل المجلس التأكد

(٤٤) Dillon, Payments to the Disabled at Athens, 44-45.
(٤٥) Lys. 24.13.
(٤٦) Rose, M. L., *The Staff of Oedipus: Transforming Disability in Ancient Greece*, (Michigan, 2003), 97.

من أن حجم ثروتهم لا يتجاوز ثلاثة ميناي[٤٧].

إذا كانت الثروة أو الإعاقة قد منعت المعاقين من تولي المناصب السياسية؛ فإنها لم تمنعهم من حضور الجمعية العامة، أو المحكمة؛ لأن إعاقتهم هنا كانت إعاقة جسدية وليست عقلية، فلم يتقبل المواطنون الذين أصيبوا بالإعاقة في الحروب فكرة استبعادهم من المحكمة أو الجمعية، بسبب العيوب المكتسبة من الدفاع عن دولتهم، وتعزيز قوتها. فإذا حُرموا من هذا الحق تقلّص وضعهم إلى وضع المحرومين من حقوق المواطن (ἄτιμοι)، وهذا الحرمان من شأنه أن ينطوي على درجة أكبر من الحرمان من الحق في تولى المناصب السياسية[٤٨].

٢. الأيتام:

قدمت الدولة الأثينية خلال العصر الكلاسيكي الإعانات الحكومية للأيتام من أبناء المحاربين الذين سقطوا في الحروب، والشاهد على ذلك ما ورد في نهاية الخطبة الجنائزية لبريكليس، الذي أكد فيها أن المدينة ستعول أبناء الشهداء على النفقة العامة

---

[٤٧] كان أمناء الخزانة في أثينا يتم انتخابهم بالقرعة من طبقة الخمسمائة، التي تُقدر ثروتها بما يعادل خمسمائة مكيال 'ميديمنوي' (μεδίμνοι). واستمر اختيار بعض القضاة، وأمناء الصناديق من الطبقة نفسها خلال القرن الرابع قبل الميلاد، حيث كان يُعتقد أن الثروة والولادة في عائلة بارزة –تولد الجدارة عند المواطنين.

Humphreys, S. C., *Kinship in Ancient Athens: An Anthropological Analysis*, (Oxford, 2018), 30; Blok, J., *Citizenship in Classical Athens*, (Cambridge, 2017), 207.

[٤٨] Dillon, Payments to the Disabled at Athens, 44- 45

ظهر مصطلح 'أتيميا' (ἀτιμία) في مصادر القرن الخامس قبل الميلاد كمصطلح قانوني، يشير إلى عقوبة محددة تتمثل في الحرمان من بعض الحقوق المتعلقة بالمواطن أو كلها، يتم النص عليها بموجب قوانين ومراسيم محددة، ويتم فرضها من قبل المحاكم، راجع:

Youni, M., "*Atimia* in Classical Athens: What the Sources Say", in: Gagliardi, L., Pepe, L. (eds.), *Dike: Essays on Greek Law in Honor of Alberto Maffi*, (Milano, 2019), 368.

حتى يصلوا إلى سن الرشد[٤٩]. كذلك سُجلت مثل هذه الإعانة من خلال نقش يحمل مرسومًا تم سنه بناء على طلب ثيوزوتيديس، يطلب فيه تقديم إعانة مالية يومية مقدارها واحد أوبول إلى أبناء الأثينيين الذين سقطوا في النضال من أجل الديمقراطية ضد حكم الأوليجاركية، مثل التي يمنحونها للأيتام[٥٠].

أما عن بداية ظهور هذه الإعانة للأيتام، فيرجعها ديوجينيس لائرتيوس إلى سولون، حيث يذكر أن هناك قانونًا سنه سولون يوجب الإعالة والتعليم لأطفال المحاربين الذين سقطوا في الحروب على نفقة الدولة[٥١]. بينما يعتقد فيشر أن هذا تأريخ مبكر لهذا التدبير، ومن المحتمل أن تكون الإعانة المقدمة للأيتام– كذلك المعاقين– قد تم تقديمها في منتصف القرن الخامس قبل الميلاد تقريبًا. وحجته في ذلك

---

(٤٩) Thuc. 2.46.1.

(٥٠) AIO 1049, lines 1-11.

تباينت الآراء حول أية أوليجاركية هي المقصودة في هذا المرسوم، فهناك نوعان من حكم الأوليجاركية ظهر في أواخر القرن الخامس قبل الميلاد، مات خلالهما الأثينيون دفاعًا عن عودة الديمقراطية، إحداهما: حكم الأربعمائة عام ٤١١ق.م، والثانية: حكم الطغاة الثلاثين في العام ٤٠٤/٤٠٣ق.م. ويرجح استرويد أن تكون المقصودة أوليجاركية الطغاة الثلاثين، مستشهدًا في ذلك باستخدام الأبجدية الأيونية التي ترجح كفة أوليجاركية الطغاة الثلاثين. كذلك يرى أن نسبة بعض الأسماء من المستفيدين من هذا المرسوم لأسلافهم وأحيائهم، يُعد شاهدًا على أن هناك من هم من أصول غير أثينية، قد ماتوا في سبيل استعادة الديمقراطية، وهو ما حدث في حالة الطغاة الثلاثين.

Stroud, R. S., Greek Inscriptions Theozotides and the Athenian Orphans, 285-286.

بينما يرجح لامبرت (Lambert) وأوسبورن (Osborne)، أن المقصود بها هو حكم الأربعمائة عام ٤١١ق.م، ودليلهما في ذلك أن عدد القتلى المشار إليه في النقش يتراوح ما بين خمس وثلاثين وخمس وأربعين قتيلًا، وهو أقل بكثير من الألف وخمسمائة قتيل في الحرب ضد الطغاة الثلاثين.

AIO 1049, n.2

(٥١) D. L. 1.2.55.

أن المجتمع الأثيني قبل الحروب الفارسية (٤٩٠-٤٧٩ق.م)، قد غلب عليه الطابع الزراعي، وبالتالي كانت شبكات الضمان الاجتماعي، والروابط الأسرية قوية، فكانت الأسرة تعول من يحتاجون إلى الإعالة من الباقين على قيد الحياة. بالإضافة إلى أن الخسائر كانت منخفضة نسبيًا في معارك المشاة الثقيلة القديمة. وتغير كلا الجانبين بشكل جذري مع هيمنة المعارك البحرية بعد الحروب الفارسية في أثينا. وكان كثير من الأفراد من الطبقات الدنيا التي كانت تفتقر إلى شبكات الضمان الاجتماعي، قد خدموا في الجيش. فضلًا عن أن الخسائر أصبحت تتخذ أبعادًا ضخمة؛ لذا يُرجح فيشر أن الإعانة الحكومية قُدمت للأيتام والمعاقين في منتصف القرن الخامس قبل الميلاد(٥٢).

والتساؤلات التي يجب طرحها هنا هي: هل كانت هذه الإعانة مقتصرة على أيتام الحروب فقط؟ وما وضع الإناث في هذه الإعانة؟ وهل شملت الجميع أم اقتصرت على أبناء المواطنين دون غيرهم؟ ويجيب فيشر على النقطة الأولى من هذا التساؤل: حيث يري أن أيتام الحرب فقط هم من حصلوا على إعانات مالية من الدولة، وأن باقي الأيتام على الرغم من أنهم حصلوا على بعض الامتيازات والحماية؛ فإنهم لم يحصلوا على الإعانات الحكومية(٥٣). كما يذكر ديلون أنه لا يوجد دليل على أن الأيتام بخلاف أيتام الحرب قد حصلوا على إعانات من الدولة، وأن أيتام الحرب شكلوا النسبة الأكبر من الأطفال اليتامى(٥٤). وذلك على الرغم من أن أرسطو عندما أشار إلى حق الأيتام في الحصول على الإعانة من المال العام، لم يحدد أيتام الحرب بعينهم(٥٥). كذلك نجد أن ثيوزوتيديس في اقتراحه لمرسوم منح إعانة لأبناء الجنود الذين ماتوا في الحرب ضد الأوليجاركية، يقترح بأنه يجب منحهم أوبولًا واحدًا إعانة مثل تلك التي يمنحونها للأيتام.

(٥٢) Fischer, Welfare Services, 4.
(٥٣) Fischer, Welfare services, 5.
(٥٤) Dillon, Payments to the Disabled at Athens, 29.
(٥٥) Aristot. Const. Ath. 24.3.

وهو ما يعني أن الأيتام جميعهم قد حصلوا على هذه الإعانة، حتى أنه يشبه الإعانة التي يقترح منحها بتلك التي يحصل عليها غيرهم من الأيتام.

أما عن وضع الإناث في هذه الإعانة، فقد تراءت معظم الدراسات أن هذه الإعانة اقتصرت على الذكور فقط، معتمدين في ذلك على مجموعة من الحجج منها: أن بريكليس في خطبته الجنائزية ذكر أن الدولة ستعول أبناء الشهداء حتى يصلوا إلى سن الرشد(٥٦)، حيث يبدو واضحًا هنا أن الأبناء المعنيين هم الصبيان الصغار فقط، بدليل قوله: "حتى بلوغهم سن الرشد" (μέχρι ἥβης)، وهذا يعني أنهم أصبحوا رجالًا بالغين كبارًا في السن بما يكفي لتلقي المعدات العسكرية خلال احتفالات الديونيسيا، والحصول على الحقوق القانونية، والاستقلال السياسي(٥٧). ويرى كودجو (Cudjoe) أن الفتيات لم يستفدن من هذه الإعانة، حيث لم يُذْكرن صراحة في المصادر على أنهن قد استفدن منها مثل نظائرهم من الذكور. قد يبدو هذا الوضع غير عادل إلى حد ما، خاصة في حالة الفتيات اللاتي كن الوحيدات من الآباء الذين ماتوا في الحرب 'الإبيكليروي' (ἐπίκληροι)؛ لذلك فمن المحتمل أن يكن قد تلقين نوعًا من الرعاية، التي لم تحظ بالدعاية الرسمية(٥٨).

(٥٦) Thuc. 2.46.1.

(٥٧) Fournier, J., Hamon, P., "Les Orphelins de Guerre de Thasos: un nouveau fragment de la stèle des Braves (ca 360-350 av. J.-C.)", *BCH* 131/1, (2007), 326.

(٥٨) Cudjoe, R. V., *The Social and Legal Position of Widows and Orphans in Classical Athens*, (PhD. Diss., University of Glasgow, 2000), 358.

عندما كان يتوفى الأب دون أن يترك ذرية من الذكور، أو يتبنى ابنا للزواج من ابنته، كان يُطلق على الابنة في هذه الحالة مصطلح 'الإبيكليروس'. وتُرجم هذا المصطلح بمعنى "الوريثة" على الرغم من أن الابنة في الواقع لم ترث؛ ولكنها كانت وسيلة لنقل الميراث إلى أبنائها، من أجل إدامة الأسرة، والحفاظ على عائلة الأب المتوفي أو نسله. وكانت الدولة هنا مُلزمة بتزويجها من أقرب أقاربها من الذكور، وفي حالة عدم موافقته على الزواج منها كان ملزمًا بتزويجها، ودفع مهرها.

ومع ذلك يظل من المشكوك فيه كون هذه الإعانة مخصصة للأيتام الذكور فقط أو أنها شملت الفتيات أيضًا، حيث إن النص اليوناني في مرسوم ثيوزوتيديس قد استخدم مصطلح أبناء (παιδές)، دون تحديد كونهم ذكورًا أم إناثًا. لكن عند مقارنة هذا النظام بنظام مماثل في ثاسوس (Thasos)، فإن استفادة الإناث من هذه الإعانة هو الأكثر احتمالًا، لِمَا ورد في نقش لتكريم الشجعان في ثاسوس– يؤرخ بنهاية القرن الخامس أو بداية القرن الرابع قبل الميلاد.

> على القادة العسكريين 'البوليمارخوي' (πολέμαρχοι) وأمين المجلس تسجيل أسمائهم وأسماء أسرهم على قائمة الشجعان، واستدعاء آبائهم وأبنائهم (إلى المأدبة)، عندما تُقدم المدينة أضحية إحياءً لذكرى الشجعان. لكل منهم– الشهداء– تدفع مبلغًا مساويًا للمبلغ الذي يحصل عليه الأحياء الحاليين. وأن آبائهم وأبنائهم مدعوون أيضًا إلى التكريم في المسابقات، ويقوم منظم المسابقات بتخصيص مكانًا لهم، وتوضع لهم منصة. لجميع أولئك الذين تركوا خلفهم أبناءً، عندما يبلغون سن الرشد، يمنح المراقبون لكل واحد منهم إذا كانوا ذكورًا، درعًا وخنجرًا وخوذةً وحربةً ورمحًا لا تقل قيمتهم عن ثلاثة ميناي تُمنح لهم في– احتفالات– هيراكليا أثناء المنافسة، و[سيتم إعلانها بألقابهم (؟)]، وإذا كانوا إناثًا فإن مهرهن [...] عند بلوغهن سن الرابعة عشر [...][٥٩].

أعطى كل من فورنير (Fournier) وهامون (Hamon) معنى واسعًا للمصطلحين الآباء (πατέρες) والأبناء (παιδές) بترجمة الأولى: الآباء والأمهات أي

Ellart, C. S., "*Epikleros*", in: Bagnall, R. S. et al. (eds.), *The Encyclopedia of Ancient History*, (Oxford, 2013), 2462.

هناك بعض التعريفات للإبيكليروس استبعدت الأخوة بالتبني، واعتبرت أن الإبيكليروس هي الفتاة التي لا يكون لها أخوة أشقاء وقت وفاة والدها، وللمزيد من التعريفات عن الإبيكليروس راجع:

Asimopoulos, P., "Multifaceted Depiction of the Epikleros in Ancient Athens", in: Strechie, M., Nicola, E. (eds.), *Drept şi instituții în lumea greco-romană: In honorem Teodor Sâmbrian, Volumul Colocviului Internațional receptarea Antichității greco-latine în culturile europene*, Ediția a XII-a, (Craiova, 2021), 21.

[٥٩] Fournier, Hamon, Les Orphelins de Guerre de Thasos, 318.

الوالدين، وترجمة الثانية: الأبناء بنوعيهم. وليس من شك في أن الصفات والهيبة الرجولية للشجعان والجنود، من المفترض أن تنعكس على آبائهم وأبنائهم. وبالتالي فإن الأفراد الذكور فقط هم من كانوا مهتمين بالدعوة، فهي إذن مسألة الآباء والأبناء القُصَّر. كما حصل الآباء والأبناء على امتيازات أخرى، مثل: دعوتهم إلى المسابقات– لم يكن للفتيات الصغيرات مكانًا بالتأكيد– حيث يتم حجز مقاعد لهم في مقصورة خاصة. وعند بلوغهم سن الرشد، تتعهد مدينة ثاسوس بتزويد الذكور بالمعدات الحربية، وتقدم مهرًا للفتيات عند بلوغهن السن القانوني للزواج، المحدد في الرابعة عشر(٦٠).

وفي مرسوم آخر صادر عن أهل رودس– يؤرخ بعام ٣٠٥ق.م– ورد فيه أن أهل رودس صوتوا على أن يتم إعالة آباء الذين قُتلوا في المعركة وأبنائهم على نفقة الدولة. وكذلك منح بناتهم غير المتزوجات مهورًا، كما يُتوج أبناؤهم الذكور عند بلوغهم سن الرشد في المسرح خلال احتفالات الديونيسيا، ويُمنحون التسليح الكامل(٦١). مما سبق يتضح لنا أن المرسوم الأثيني ربما تضمن منح مهور للفتيات مثل هذين المرسومين؛ لكن المرسوم الوارد في النقش الأثيني جاء مجزأً للغاية، وجاءت نصف محتوياته على الأقل تخمينية. فمن الممكن أن تبدأ الأحكام الخاصة بالذكور في السطر الحادي عشر(٦٢)، وتلك الخاصة بالبنات في السطر السادس عشر. وتعني كلمة (καθάπερ) في السطر السادس عشر، والسابع عشر(٦٣) والتاسع عشر(٦٤)، أنه يجب

(٦٠) Fournier, Hamon, Les Orphelins de Guerre de Thasos, 321.
(٦١) Diod. 20. 84.3.
(٦٢) AIO 1049, line 11: ῖς ὀρφανο[ῖς] ἀποδίδω[σι .....]
(٦٣) AIO 1049, line 16-17: διδόναι αὐτ[..... κα]θ-
άπερ [τ]ῶν ἐν τῶι [πολέμωι τοῖς ὀρφανοῖς τ]-
(٦٤) AIO 1049, line 19: [καθά]περ τὸς ὀρφανὸ[ς .....]

ذكرت بوميروي (Pomeroy) أن كلمة (καθάπερ) هنا موجودة في السطر العشرين، لكن بالعودة إلى النقش تبين أن الكلمة موجودة في السطر التاسع عشر.

S. B. Pomeroy, "Charities for Greek Women", *Mnemosyne* 35, (1982), 126.

اتباع إجراءات معينة– بالطريقة نفسها– أي بالنسبة للبنات بالطريقة نفسها التي تم اتباعها مع البنين. وبالتالي ففي أثينا– كما في ثاسوس ورودس– كان أبناء الذين سقطوا في الحرب يُمنحون التسليح العسكري إذا كانوا ذكورًا، والمهور إذا كانوا إناثًا. وقد يُعزي أن الأسماء القليلة الموجودة في النقش الأثيني أسماء ذكور فقط إلى الصدفة، أو إلى إحجام الأثينيين عن نشر الأسماء الفعلية لنساء عفيفات[٦٥].

ليست هذه الشواهد فحسب؛ بل توجد شواهد في أثينا نفسها تدل على رعاية الدولة للإناث ومنحهم المهور. وأقدم مثال أثيني، هو إعالة حفيدة أريستوجيتون (Aristogeiton)– قاتل هيبارخوس (Hipparchus) بن بيزيستراتوس، وذلك بالاتحاد مع خليله هارموديوس (Harmodius)– التي كان والدها من بين الأثينيين الأوائل الذين استقروا في جزيرة ليمنوس (Lemnos). عندما علم الأثينيون أنها تعيش في ليمنوس من دون زواج؛ بسبب الفقر، أعادوها إلى أثينا، وزوجوها زوجًا صالحًا، ومنحوها مهرًا ممتلكات في بوتاموس (Potamos)[٦٦]. كذلك تزوجت بنات السياسي الأثيني أريستيديس (Aristides) (حوالي ٥٤٠–٤٦٨ق.م) بعد وفاة والدهم على نفقة الدولة، حيث منحت المدينة لكل واحدة منهن مهورًا بلغت ثلاثة آلاف دراخمة[٦٧]. وفي موضع

---

[٦٥] من ناحية أخرى كان وضع النساء في أثينا خلال العصر الكلاسيكي أسوء مما كان عليه في أي مكان آخر في العالم اليوناني. وبالتالي لن يكون من المستغرب أن يمنح الأثينيون العتاد العسكري الكامل للذكور، ويتركون أمر الإناث في أيدي أقربائهن.

Pomeroy, Charities for Greek Women, 126-127.

[٦٦] Plut. *Arist*. 27.4.

بوتاموس: اسم يُطلق على مجموعة من أحياء إقليم أتيكا هي، بوتاموس الأعلى (Upper Potamos) وبوتاموس الأسفل (Lower Potamos) وبوتاموس ديراديوتيس (Potamos Deiradiotes).

Whitehead, D., *The Demes of Attica, 508/7- ca. 250 B.C.: A Political and Social Study*, (Princeton, 1986), 21, n.70.

[٦٧] Plut. *Arist*. 27.1.

آخر يذكر ديمتريوس الفاليري (Demetrius of Phalerum) (حوالي ٣٥٠-٢٨٠ق.م) في- كتابه- سقراط، أنه يتذكر ليسيماخوس (Lysimachus) حفيد أريستيديس، وهو رجل فقير للغاية، كان يكسب رزقه عن طريق أحد ألواح تفسير الأحلام، وكان يقعد بالقرب مما يسمي إياخيوم (Iaccheium)- معبد الإله ديونيسوس. وقد أقنع ديمتريوس الناس بمنح والدة هذا الرجل واختها إعانة قدرها ثلاثة أوبولات في اليوم لكل واحدة منهن. ثم قام بعد ذلك بصفته المشرع الوحيد، بمنح دراخمة في اليوم لكل واحدة منهن بدلا من ثلاثة أوبولات[٦٨].

مما سبق يمكن القول إن الدولة الأثينية كانت ترعى الفتيات بعد موت آبائهن في الحروب، من خلال تقديم المهور لهن عند بلوغهن السن القانوني للزواج. وربما كان السبب في عدم نشر ذلك هو أن الأثينيين كانوا لا يذكرون أسماء الإناث الأثينيات العفيفات في المنشورات العامة. وقد أثبتت المصادر الأدبية منح الدولة المهور للفتيات في أكثر من موضع. أما نقش مرسوم ثيوزوتيديس الذي لم يرد فيه ذلك صراحة، فقد كان مجزأ ومفقودًا منه أجزاء كثيرة، وربما كان الجزء الذي يحتوي على هذه الإعانة للفتيات كان ضمن الأجزاء المفقودة. ونستنتج مما سبق أيضًا أن الإعانة التي حصلت عليها الفتيات لم تكن دائمة، أو مستمرة؛ بل اقتصرت فقط على المهور عند بلوغهن سن الزواج.

أما عن الأرامل عامة وأرامل المحاربين خاصة فلم تقدم الدولة الأثينية أي إعانة لهن. حيث يبدو أن رعايتهن كانت تقع على عاتق أقاربهن وحدهم، وبين الأقارب تم تعويض هذا النقص في دعم الدولة من خلال واجب الأبناء في إعالة والديهم[٦٩]. أما إذا لم تُنجب من زوجها عادت إلى بيت أبيها، أو إلى بيت ورثته، وعادةً ما يكون

[٦٨] Plut. *Arist*. 27.3.

أحد إخوتها. وإذا كانت الأرملة حامل، فإنها تخضع لرعاية خاصة من الأرخون المدني (ἐπώνυμος ἄρχων). أما إذا كان أبناؤها صغارًا ظلوا مع أقارب زوجها الراحل؛ لأن أطفالها ينتمون إلى عائلته. وعند زواجها من آخر يظل الأطفال في حضانة أقارب زوجها الراحل، أو تحت وصايتهم(٧٠).

أما عن آباء المحاربين الذين سقطوا في الحروب، فقد تأثروا بوفاة أبنائهم؛ حيث كانوا يعتمدون على رعاية أبنائهم لهم، فلم تكن رعاية الوالدين في أثينا التزامًا أخلاقيًا فقط؛ بل كانت التزامًا قانونيًا صريحًا، يجب الوفاء به. وكان لابد من التأكد من حسن رعاية الأبناء لوالديهم خلال عملية الفحص 'الدوكيماسيا' (δοκιμασία) لمرشحي المناصب العليا. وبناءً على ذلك كانت الرعاية المرجو توقعها في الشيخوخة هي الدافع للإنجاب أو التبني؛ لذلك إذا مات الأبناء قبل والديهم، فقد يواجه والدوهم وضعًا محفوفًا بالمخاطر. وبالتالي ليس من المستغرب أن تكون لدينا شواهد واضحة، على أن الدولة الأثينية أعالت– على الأقل– آباء المحاربين الذين سقطوا في المعارك(٧١).

---

(٦٩) Cudjoe, *The Social and Legal Position of Widows and Orphans*, 118.

(٧٠) Fischer, Welfare services, 15-16.

(٧١) Fischer, Welfare services, 16-17.

يذكر أرسطو أن المرء الذي يتقدم لشغل منصب، أو وظيفة عامة كان يخضع لعملية فحص الأهلية، ومن الأسئلة التي تُطرح عليه خلالها: من هو والده؟ وما هو الحيّ الذي ينتمي إليه؟ ومن هو والد والده؟ ومن هي والدته؟ ومن هو والدها؟ وما هو حيه؟ ويتم سؤاله عما إذا كان لديه قبور لعائلته، وأين هي؟ وهل يُعامل والديه معاملة حسنة؟ وهل يدفع ضرائبه؟ وما إذا كان قد أدى خدمته العسكرية أم لا؟ وبعد طرح هذه الأسئلة، يقول له المسئول عن عملية الفحص "اتصل بشهودك على هذه الأقوال".

Aristot. *Const. Ath*. 55.3.

وكان المواطن ملزمًا برعاية والديه وأجداده، وتوفير الطقوس الجنائزية لهم، وبدوره كان يتوقع الشيء نفسه من أبنائه. وإذا لم يف الابن بهذه الالتزامات كانت تتم محاكمته بسبب إساءة معاملة والديه، وإذا تمت إدانته فإنه يُعاقب بالحرمان التام من حقوقه السياسية. وإذا لم يكن للمرء أبناء،

ومن الشواهد الدالة على رعاية الدولة لآباء الذين سقطوا في الحروب:

دع هذا إذن يكفي ليكون رسالتنا لأقاربنا، نود أن نقدم نصيحة للمدينة، مفادها أن يهتموا بوالدينا، وأبنائنا نيابة عنا، ومنحهم تدريبًا منظمًا، وبالنسبة للفئة الأولى– والدينا– تقديم الرعاية المناسبة لشيخوختهم. وكما هي الحال نحن على ثقة تامة، بأنه حتى من دون نصيحتنا، ستمنحهم المدينة عناية كبيرة. هذه هي الرسالة يا آباء الذين سقطوا– في الحرب– وأبناءهم، التي أمرونا بإنجازها، والتي أنجزتها الآن قدر طاقتي. وأنا شخصيًا نيابة عنهم، أناشد الأبناء أن يقلدوا آباءهم، وألا يخاف الوالدان على أنفسهما. لأننا نرى أننا في السر والعلن، سنرعى سنكم، ونهتم بكم، أينما يلتقِ أحدنا مع أحد منكم. وفيما يتعلق بالرعاية التي تمنحها المدينة، فأنتم تعلمون جيدًا أنها سنت القوانين فيما يتعلق بكل من أبناء الذين سقطوا في الحروب وآبائهم، لضمان رعايتهم، وأن أعلى سلطة في الدولة قد أصدرت تعليمات برعايتهم. وبخلاف جميع المواطنين الآخرين، فإن آباء هؤلاء الرجال وأمهاتهم قد لا يعانون من أي خطر، والمدينة نفسها تساعد في تربية أبنائهم، وتسعى لجعلهم أقل وعيًا بوضعهم كأيتام. وعندما يكونون أطفالًا تقف تجاههم كالأب، وعندما يصلون لسن الرشد، تقدم لهم التسليح العسكري الكامل ...[٧٢].

يتضح من حديث أفلاطون أن رعاية المدينة لم تقتصر على أبناء قتلى الحروب فقط؛ بل امتدت لتشمل والديهم أيضًا، خاصة أن الوالدين كانوا يعتمدون بشكل كامل على إعالة أبنائهم لهم. لكننا نلاحظ أن كلام أفلاطون هنا حول رعاية الآباء غير واضح تمامًا، فهو لم يشر إلى تقديم أية إعانات مالية محددة لهم من قِبل الدولة. وإنما قصر كلامه حول رعايتهم بشكل عام، دون أن يحدد طبيعة هذه الرعاية. لكن ربما كلامه كان واضحًا ومفهومًا لمستمعيه خاصة، أنه لم يذكر الإعانة المالية للأبناء أيضًا، واقتصر على قوله بأن المدينة ستكون لهم بمثابة الأب في مرحلة الطفولة، وأنها

فإن التبني كان هو الطريقة الأساسية لضمان رعايته في سن الشيخوخة، والاعتناء بقبره.
Kamen, D., *Status in Classical Athens*, (Princeton, 2013), 101.
وللمزيد عن الدوكيماسيا وشروطها راجع:
Adeleye, G., "The Purpose of the Dokimasia", *GRBS* 24/4, (1983), 295-306

[٧٢] Plat. *Menex*. 248d-249a.

ستقوم بتسليحهم عند بلوغهم سن الرشد.

كما نجد في نقش مرسوم ثيوزوتيديس أنه يرغب في قصر الإعانة الحكومية للأيتام على الأبناء الشرعيين، واستبعاد الأبناء غير الشرعيين، والأبناء بالتبني(٧٣). ويتماشى استبعاد الأبناء غير الشرعيين هنا مع تشريع المواطنة لبريكليس؛ لكن استبعاد الأبناء بالتبني، ليس له أي منطق أيديولوجي واضح. رغم أن التبني في اليونان كان لصالح المُتَبَنِي وليس المُتَبَنَّى؛ حيث يتبنى الرجل من أجل إدامة الأسرة. وبالتالي لا يتبنى الرجل إلا إذا بدت احتمالية إنجاب الأبناء الشرعيين ضئيلة(٧٤). وربما كان استبعاد الأبناء غير الشرعيين، والأبناء بالتبني له دوافع مالية. فمن الممكن أن يكون السبب في ذلك هو الرغبة في ترشيد الانفاق في مواجهة ضائقة مالية؛ لكن لا يمكن الجزم بهذا الأمر، خاصة أن أجر الرماة قد زاد أربعة أضعاف في المرسوم ذاته(٧٥).

نجد أيضًا في نقش الشجعان في ثاسوس أن بعض الأجانب المقيمين قد شاركوا في الحرب، ومنهم من مات فيها، وعليه فقد تم الاعتراف بهم على أنهم "شجعان" مثل المواطنين. وكانت المدينة ممتنة لهم؛ لكنها فعلت ذلك بطرائق أخرى. فلم تجعلهم على قدم المساواة مع أبناء المواطنين، فقد حصل ورثة المواطنين جميعًا دون تمييز على عدد معين من الامتيازات، علاوة على ذلك تم منح المعوزين منهم إعانة يومية. بينما يتلقى أبناء الأجانب المقيمون تعويضًا ثابتًا قدره سبعة عشر ستاتير ونصف، يُدفع لهم في جميع الأحوال دفعة واحدة. وجاء نص النقش على النحو التالي:

... [قبل] بلوغ [ستة عشر أو ثمانية عشر] عامًا [كل الأولاد(؟)] من أبناء أحد الذين سقطوا [في الحرب (؟)] الذين سيأتون إلى المثول أمام المجلس أو الشعب؛ لأنهم يفتقرون

(٧٣) Stroud, Greek Inscriptions Theozotides and the Athenian Orphans, 299.
(٧٤) Slater, N. W., "Theozotides on Adopted Sons (Lysias Fr. 6)", *Scholia NS* 2, (1993), 81-82.
(٧٥) Stroud, Greek Inscriptions Theozotides and the Athenian Orphans, 298.

إلى وسائل العيش، ومن إعانة المعيشة و(مرة واحدة) سيتحقق الأراخنة والقضاة المسئولون بعد أداء القسم من أن الأشخاص الذين قدموا أنفسهم (أمام المجلس والشعب) في الواقع ليس لديهم وسائل للمعيشة، وأن رؤساء المجلس يستقبلونهم ويقدمون لهم (في الجمعية) من خلال طرح التصويت (اقتراح بموجبه) سيتم منح كل منهم ما لا يزيد عن أربعة أوبولات، وأن تُدفع الإعانات من قِبل المسئول. وهذا أيضًا بالنسبة للأجانب المقيمين الذين يموتون في الحرب يُدفع لهم مبلغ سبعة عشر ستاتير ونصف(٧٦).

تحديد المبلغ في هذا النقش بأن الحد الأقصى هو أربعة أوبولات، يعنى أن هناك من كان يتقاضى أقل من هذا الحد. وهو ما يختلف عما كان عليه الوضع في مدينة أثينا، حيث كانت الإعانات بالمقدار نفسه. كذلك نجد في هذا المرسوم أن أهالي ثاسوس لم يتجاهلوا الأجانب المقيمين الذين سقطوا في الحرب؛ لكن المكافأة المخصصة لأبنائهم ومقدارها ١٧.٥ ستاتير، تدل على المعاملة غير المتكافئة بين المواطنين والأجانب المقيمين، وهو تعمد مقصود. لا يوجد ما يثير الدهشة في ذلك في مدينة يونانية في العصر الكلاسيكي، حيث يُقدم تاريخ أثينا تفسيرًا واضحًا ومعروفًا لهذا التمييز غير القابل للاختزال. أما مرسوم ثيوزوتيديس فيبدو أنه حصر الإعانة الحكومية فقط للأيتام من أبناء المواطنين الأثينيين، ويستبعد أبناء الأجانب المقيمين(٧٧).

يرى كودجو أن مرسوم ثيوزوتيديس كان "تمييزيًا وانتقاميًا"، كما اتسم بـ "التحيز

(٧٦) Fournier, Hamon, Les Orphelins de Guerre de Thasos, 347, 383.
(٧٧) Fournier, Hamon, Les Orphelins de Guerre de Thasos, 380.

على الرغم من ترحيب الأثينيين بالأجانب المقيمين؛ إلا أنهم كانوا يعانون من مجموعة من المعوقات، فلم يكن لهم أية حقوق سياسية، وحُرموا من امتلاك الأراضي، والعقارات. فقد تمسك الأثينيون بشدة بالمبدأ الذي يبدو أنه كان شائعًا في جميع المدن اليونانية، وهو أن المواطنين وحدهم هم الذين يمكنهم امتلاك الأراضي والمنازل في بلادهم. وبالمثل لم يستطع الأجانب المقيمون من عقد زيجات مختلطة مع المواطنين، وُحرم الأطفال الناتجون من هذا الزواج- إن وجد- من المواطنة الأثينية.

Mitchell, T. N., *Democracy's Beginning: The Athenian Story*, (Yale, 2015), 267.

السياسي"، حيث قصر إعانة الدولة على الأيتام من المواطنين فقط. واستبعد الأبناء بالتبني، والأبناء غير الشرعيين، الذين كانوا في وقت صدور المرسوم يتمتعون بالمواطنة الكاملة، هذا على افتراض منه أن المرسوم جاء لدعم من ماتوا في الحرب ضد حكم الأقلية الأربعمائة ٤١١ق.م، وفي هذه الفترة كان العمل بقانون المواطنة لبريكليس معطلًا، وبالتالي كان الأبناء غير الشرعيين يُعاملون كمواطنين. فضلًا عن استبعاد أبناء الأعضاء الذين سقطوا من أنصار الأقلية من تلقي الإعانة أيضًا، على الرغم من أن آباء هؤلاء لقوا حتفهم في ظروف مماثلة للدفاع عن نظامهم، مثل الذين يقاتلون في الدفاع عن الديمقراطية. لذلك لا يجوز جعل مرسوم ثيوزوتيديس ممثلًا لممارسة أثينا العامة لإعالة الدولة لأيتام الحروب(٧٨). ولكن ردًا على وجهة نظر كودجو فإن واضعي هذا المرسوم كان هدفهم هو تكريم أنصار الديمقراطية الذين ضحوا بأرواحهم ضد حكم الأقلية لاستعادتها، فكيف لهم– وهم يرون أن أنصار الأقلية أعداءً لهم وللدولة– أن يخصصوا لهم مثل هذه الإعانات؛ بل ربما كانوا يرون أن معاقبة هؤلاء، وحرمانهم من بعض حقوقهم هو الحل الأمثل لهم.

يُعين أفلاطون القاضي المسئول عن أيتام الحرب حيث يقول: "فيما يتعلق بالرعاية التي تمنحها المدينة، فأنتم تعلمون جيدًا أنها سنت القوانين فيما يتعلق بكل من أطفال الذين سقطوا في الحروب وآبائهم لضمان رعايتهم، وأن أعلى سلطة في الدولة قد أصدرت تعليمات برعايتهم"(٧٩). وقد اعتقد البعض أن أفلاطون ربما كان يقصد الأرخون عندما لمح إلى ذلك بقوله: "أعلى سلطة في الدولة". بينما يرى آخرون أن القاضي المسئول لا يمكن أن يشير إلى الأرخونية. ويُرجح استروبد أنه ربما كان الأرخون المسئول عن جميع الأمور القانونية المتعلقة بالأيتام، والوارثات 'الأبيكلروي'

(٧٨) Cudjoe, *The Social and Legal Position of Widows and Orphans*, 357-358.
(٧٩) Plat. *Menex*. 248e.

والأوصياء، الذي كان يُعد بالنسبة لسولون أهم قاض، هو المسئول عن الإعانات العامة للأيتام(٨٠).

هناك إشارة أخرى للمسئولين عن الأيتام تظهر عند كسينوفون (Xenophon) (حوالي ٤٢٦-٣٥٤ق.م)، الذي يوصي بعمل مؤسسة لرعاية الأجانب المقيمين (μετοικοφύλαξ)، مثل مؤسسة رعاية الأيتام (ορφανοφύλαξ)(٨١). ربما كان أوصياء الأيتام في هذه الإشارة هم القضاة المسئولون عن أيتام الحرب. وقد يكون هؤلاء القضاة قد أدو دورًا وسيطًا بين الأرخون والأوصياء على الأيتام كمسئولي صرف، وللتأكد من استخدام الإعانة بشكل صحيح لدعم أيتام الحرب. ويصُبح دور هؤلاء القضاة المسئولين عن الأيتام مقبولًا للغاية؛ لأنه لا توجد إشارة إلى هؤلاء المسئولين بعد عام ٣٥٥ق.م عندما كتب كسينوفون مؤلفه الوسائل/ الإيرادات (*poroi*)، حيث انتهى المنصب عندما توقفت الإعانات العامة لأيتام الحرب، وهذا ربما بحلول منتصف القرن الرابع قبل الميلاد(٨٢).

إن وجود مصطلح أمين الخزانة العامة (Ἑλληνοταμίας) في السطر الثامن عشر من نقش ثيوزوتيديس(٨٣)، يثير الدهشة للوهلة الأولى، وذلك إذا كان المرسوم ينتمي إلى عام ٤٠٣/٤٠٢ق.م أو بعد ذلك بقليل. لأنه لا يوجد دليل على أن هيئة أمناء الخزانة قد نجت من نهاية الحرب البيلوبونيزية ونظام الطغاة الثلاثين. ولسوء الحظ كان السياق الذي تظهر فيه مجزأ للغاية، لدرجة أن وظيفتها الدقيقة تظل مسألة استنتاج. نظرًا لأنه بالإضافة إلى مسئولية أمناء الخزانة عن الضرائب، تم العثور عليهم يؤدون مدفوعات عديدة ومتنوعة في النقوش المالية في القرن الخامس قبل الميلاد؛

(٨٠) Stroud, Greek Inscriptions Theozotides and the Athenian Orphans, 289.
(٨١) Xen. *Ways*. 2.7.
(٨٢) Cudjoe, *The Social and Legal Position of Widows and Orphans*, 359-360.

فالتفسير المحتمل لوجودهم في السطر الثامن عشر من النقش، هو دفع إعانة الأوبول. وتم تقديم بعض الأدلة الطفيفة على ربط أمناء الخزانة بأيتام الحرب بواسطة إيسُقراط (Isocrates) (حوالي ٤٣٦-٣٣٨ق.م) حيث يقول عنهم: "... إنهم أصدروا مرسومًا لتقسيم فائض الأموال التي جاءت من ضرائب الحلفاء إلى تالينتات، وأحضروها إلى المسرح، عندما كان المسرح ممتلئًا، في مهرجان ديونيسوس. ولم يتم ذلك فحسب؛ بل في الوقت نفسه جاءوا بأبناء أولئك الذين فقدوا أرواحهم في الحرب إلى خشبة المسرح ..."؛ لكن استرويد يرى أن هذا النص لا يثبت بشكل قاطع اتصال أمناء الخزانة بأيتام الحرب(٨٤).

ومما سبق يتضح أنه من الراجح أن إعانة الأيتام لم تقتصر على أيتام الحرب، على الرغم من وجود بعض الدراسات التي قصرتها عليهم؛ وذلك لعدم وجود دليل ثابت يؤكد ذلك. أما بالنسبة لوضع الفتيات اليتامى في هذه الإعانة، فإنهن ربما حصلن على مهر عند وصولهن للسن القانونية للزواج. والشاهد على ذلك ما ورد في نقش الشجعان، ونقش أهالي رودس، وغيرها مما ورد في المصادر الكلاسيكية، وهو ما يدحض الرأي الوارد في بعض الدراسات الحديثة التي أنكرت حصول الفتيات الأثينيات على هذه الإعانة. والحقيقة أنه لم يرد في المصادر أنهن حصلن على إعانة يومية ثابتة كتلك التي حصل عليها الذكور؛ لكن الدولة لم تغفلهن تمامًا، حيث منحتهن مهرًا عند وصولهن سن الزواج. أما ما يخصُّ وضع الأرامل والوالدين لمن سقطوا في الحروب، فلم تقدم الدولة أي دعم للأرملة؛ لأن رعايتها وإعالتها تقع على عاتق أقاربها، في حين أنها قدمت الدعم للوالدين حال فقدهما أبنائهما في الحروب. كما يظهر التحيز الأثيني

(٨٣) AIO 1049, line 18: [ὸ]ς Ἑλληνοταμίας το[.]α[.....]

(٨٤) Isoc. 8.82; Stroud, Greek Inscriptions Theozotides and the Athenian Orphans, 292-294.

للمواطنين في أنهم لم يذكروا أي دعم من الدولة لغير المواطنين، في حين أن هذا ورد في نقش الشجعان من ثاسوس؛ وإن كان فيه شيءٌ من التمييز أيضًا.

ثالثًا، مقدار الإعانة:

كم بلغ مقدار الإعانة الحكومية التي حصل عليها المعاقون والأيتام في أثينا خلال العصر الكلاسيكي؟ في وقت خطبة ليسياس عن وقف الإعانة حوالي ٤٠٣ق.م، كانت الإعانة التي حصل عليها المعاقون تُقدر بأوبول واحد في اليوم. والشاهد على ذلك كلام المتحدث المعاق في الخطبة حيث يقول "فما الذي يمنعني من الترشح للانتخابات كواحد من الأراخنة التسعة، إذا حرمتموني من أوبولي؛ لأنني أتمتع بصحة جيدة"، وفي موضع آخر يقول "... لكن موضوع خطبتي هو مجرد أوبول"(٨٥). أما في وقت أرسطو فأصبحت أوبولين، والدليل على ذلك ما أورده في دستور الأثينيين المكتوب في عشرينيات القرن الرابع قبل الميلاد حيث يقول: "... ومنحهم إعانة على النفقة العامة، بمعدل أوبولين كل يوم"(٨٦). ومرة أخرى بعد جيل بعد ٣٠٦/٣٠٧ق.م أصبحت تسع دراخمات في الشهر– الدراخمة تساوي ستة أوبولات، وهو ما يظهر في شظية من تأليف المؤرخ فيلوخوروس (Philochorus) (حوالي ٣٤٠–٢٦٠ق.م)(٨٧).

إذا كانت الإعانة المدفوعة للمعاقين عندما كتب فيلوخوروس هي تسعة دراخمات في الشهر، فهذا في الواقع يمثل انخفاضًا في مقدارها بمقدار ستة أوبولات في الشهر. فحاصل ضرب اثنا عشر شهرًا في تسع دراخمات يساوي ستمائة وثمانية وأربعين أوبولًا

(٨٥) Lys. 24.13, 26.
(٨٦) Aristot. *Const. Ath*. 49.4.
(٨٧) Jacoby, F., *Die Fragmente der Griechischen Historiker (F Gr Hist), Dritter Teil: Geschicte von Staedten und Voelkern (Horographie und Ethnographie), b (Supplement): A Commentary on the Ancient Historians of Athens (Nos. 323a— 334)*, (Leiden, 1954), 562-564.

في السنة. أما أوبولان في اليوم وهو المعدل الذي قدمه أرسطو في دستور الأثينيين، يساوي سبعمائة وعشرين أوبولًا في السنة، على أساس أن العام ثلاثمائة وستين يومًا. يختلف مدى طول البريتاني والأشهر والسنوات؛ لكن يتم أخذ الشهر القياسي كأساس للحساب. يمثل الفرق (اثنان وسبعون أوبولًا) انخفاضًا سنويًا عن المعدل الأرسطي من إعانة ثلاثمائة وستين يومًا، أو تخفيض بنسبة عشرة بالمائة. كان الانخفاض الشهري بمقدار أوبولٍ واحد لكل ست أوبولات(٨٨).

قد يحدث هذا الانخفاض بالفعل في مقدار الإعانة؛ لكن ربما كان هناك خطأً في نقل النص الخاص بفيلوخوروس، حيث تم تحويل الإيوتا (ι) إلى ثيتا (θ)، ومثل هذا التحريف هو أمر مألوف. فإذا كان الحرف إيوتا (ι) يمكن تفسير التناقض والاختلاف بين صورة أرسطو في دستور الأثينيين وصورة فيلوخوروس؛ لأن الإيوتا تجعلها عشر دراخمات في الشهر، أي ما يعادل أوبولين في اليوم، وهو المبلغ المذكور في دستور الأثينيين. لكن إذا لم يحدث تحريف في نقل بيان فيلوخوروس، وكان هناك انخفاض في قيمة الإعانة، فيجب البحث عن تفسير لحدوث هذا الانخفاض. يقترح جاكوبي أن الشعور "بالالتزام الاجتماعي" قد تضاءل في القرن الرابع قبل الميلاد، وربما كان هذا هو السبب في خفض الإعانة. لكن هذا الاقتراح لا يمكن تصديقه؛ لأن مقدار الإعانة قد تمت مضاعفته في الفترة بين خطبة ليسياس عام ٤٠٣ق.م ودستور الأثينيين لأرسطو في عشرينيات القرن الرابع قبل الميلاد(٨٩).

هناك تفسير آخر لهذا التخفيض، وهو أنه ربما سُمح للمعاقين باستكمال إعانتهم بالحصول على الأجور السياسية، عن طريق حضور جلسات الجمعية،

(٨٨) Dillon, Payments to the Disabled at Athens, 45-46.
(٨٩) Dillon, Payments to the Disabled at Athens, 46; Jacoby, *Die Fragmente der Griechischen Historiker*, 563.

والمحاكم. وفي هذه الحالة يمكن تخفيض الإعانة من أوبولين في اليوم إلى تسع دراخمات في الشهر دون التسبب في ضرر مالي كبير لهم. لكن من المفترض أن المعاقين، كانوا دائمًا ما يعتمدون على هذه الأجور؛ لذلك من الصعب قبول أنهم تميزوا في أواخر القرن الرابع قبل الميلاد، كسبب لتقليل الإعانة. خاصة أنه لا يوجد سبب لافتراض تراجع الشعور بالالتزام الاجتماعي في القرن الرابع قبل الميلاد، ولا يمكن استخدام زيادة قيمة الأجر السياسي لتفسير تخفيض الإعانات. وربما تم هذا التخفيض من أجل الترشيد المالي؛ لكن مقدار الأموال التي ستدخرها الدولة عن طريق خفض الإعانات، يعتمد على عدد المعاقين الذين حصلوا عليها. ووجد أن هذا التخفيض سيسمح بإدخال تالينت واحد لكل خمسمائة معاق، وهو بالكاد يكون توفيرًا ملموسًا(٩٠).

يرى ديلون أن القانون يضمن الإعانة ومقدارها، وبالتالي فإن أي تغيير في مقدار الإعانة، سيتطلب تغييرًا في القانون، وربما في المشرعين. وقد يبدو أي إجراء لتقليل الأجور أو الإعانات غير معهود بالنسبة للديمقراطية، ولا سيما عند النظر إلى المدخرات الضئيلة التي يمكن أن تُوفَّر. ومع ذلك من الممكن أن يكون التغيير إلى تسع دراخمات في الشهر قد حدث؛ ولكن ليس في فترة حكم ديمقراطي. من المؤكد أن تخفيض مقدار الإعانة سيكون أكثر انسجامًا أو توافقًا مع تصرفات حكم الأقلية. وهناك فترتان من حكم الأقلية يمكن تحديدهما على أنهما تواريخ محتملة لإحداث هذا التخفيض هما: فترة ديمتريوس الفاليري (٣١٧-٣٠٧ق.م)، وفترة الأقلية التالية عام ٣٠١ق.م. فقد ألغى ديمتريوس الشعائر الدينية، مثل 'الخوريجيا' (χορηγία)، التي كانت مطلوبة من الأثرياء، وكان من الممكن أن تحدث تخفيضات في الخدمات العامة في ذلك الوقت. إذا لم يتم تخفيضها في فترة حكم ديمتريوس، فمن المحتمل أن الأقلية

(٩٠) Dillon, Payments to the Disabled at Athens, 47.

الذين اكتسبوا السلطة في عام ٣٠١ق.م، كانوا هم المسئولون عن التخفيض[٩١].

وعليه يمكن تفسير معدل الإعانة وفقًا لما ورد عند فيلوخوروس على النحو التالي: أن المبلغ المُشتق من مؤلَف فيلوخوروس قد تعرض للتحريف، ولم يطرأ أي تغيير على معدل الأوبولين في اليوم، أو أنه حدث تغيير في معدل الإعانة، ومن الأفضل تفسير ذلك بالإشارة إلى تغيير في شكل الحكومة، أو أن فيلوخوروس نفسه قد ارتكب خطأً رياضيًا في التعبير عن إعانة مقدارها أوبولان في اليوم كمعدل خلال اثنى عشر شهرًا، أو بريتاني.

لكن ما مقدار القوة الشرائية التي مثلتها الأوبول في أوائل القرن الرابع قبل الميلاد، والأوبولان في عشرينيات القرن نفسه؟ في منتصف القرن الرابع تم اعتبار الأوبولين لكل فرد كافيين لتوفير المال اللازم لشراء الاحتياجات، كما ورد في خطبة ديموستينيس ضد فيليب، حيث يقول: "... يحصل كل واحد منهم– المشاة وقوات البحرية– على عشرة دراخمات في الشهر...، إذا تخيل أي شخص أن أجور الرجال في الخدمة الفعلية ليست سوى جزء صغير ليبدأ به، فهو مخطئ"[٩٢]. بما أن الدراخمة تساوي ست أوبولات، فإن العشر دراخمات تساوي ستين أوبولًا. وبالتالي فإن ستين أوبولًا موزعة على ثلاثين يومًا، مما يعنى أن الأجر اليومي هو أوبولان. ويؤكد ديموستينيس أن هذا الأجر كافٍ لتوفير متطلبات المعيشة. وعليه فإن الأوبولين الممنوحين للمعاقين سخيان، خاصة وأنهم لم يضطروا إلى أداء أية خدمة للدولة من أجل الحصول عليهما. كما كانت هذه الإعانة تتمتع بميزة كونها منتظمة.

أما بالنسبة لزيادة مقدار الإعانة من أوبول– وقت خطبة ليسياس– إلى أوبولين–

(٩١) Dillon, Payments to the Disabled at Athens, 49.
(٩٢) Dem. 4.28-29.

وقت كتابة دستور الأثينيين– فإن هذه الزيادة رافقها زيادة في أجر هيئة المحلفين، التي كانت في الأصل أوبولًا واحدًا ثم زادت إلى أوبولين، ووصلت في النهاية إلى ثلاثة أوبولات. وتم تخصيص هذا الأجر للمحلف لتلبية احتياجاته المعيشية، فقد كان كثير من المحلفين رجالًا مسنين، وعاجزين عن العمل. وكانت الأوبولات الثلاثة التي يحصل عليها المحلف، إضافة يُرحِّبُ بها دخل الأسرة. فالأوبول الواحد الذي تحول إلى ثلاثة أوبولات للمحلفين، وإلى أوبولين للمعاقين، كان كافيًا لتغطية العديد من نفقات المعيشة الطارئة، وكان مكملًا ماليًا مهمًا للفقراء والمعاقين(٩٣).

أما عن مقدار الإعانة المقدمة للأيتام، فلا يوجد دليل أدبي واحد عليها؛ لكن بالرجوع إلى السطر العاشر من نقش ثيوزوتيديس، نجد أن مقدارها كان أوبولًا واحدًا في اليوم(٩٤)، وهو ما يعادل الإعانة اليومية للمعاقين في نهاية القرن الخامس قبل الميلاد. وفي خطبة ليسياس ضد ثيوزوتيديس– عُثر عليها مدونة على قصاصات صغيرة من أوراق البردي، يهاجم ثيوزوتيديس في شقين، الأول منهما: تقييده دعم الدولة للأيتام الشرعيين فقط، واستبعاد الأبناء غير الشرعيين والمُتَبَنّين. والشق الثاني: اقتراحه بخفض أجر الفرسان من دراخمة واحدة إلى أربعة أوبولات في اليوم، مع زيادة أجر الرماة من أوبولين إلى ثمانية أوبولات. وقد فسر البعض أن الترشيد في مواجهة الضائقة المالية، هو الدافع الرئيس وراء هذا المرسوم. لكن هذا الرأي ليس من السهل قبوله، خاصة وأن أجر الرماة قد زاد أربعة أضعاف. يبدو أن المرسوم كان معاديًا بشكل علني للفرسان، وصدر كإجراء عقابي ضدهم. وفضل الرماة غير الأرستقراطيين، ووضعهم في مكانهم الأنسب، بعد سقوط الطغاة الثلاثين. فقد ظل الفرسان مع الطغاة الثلاثين في المدينة، وأدوا دورًا رائدًا في المواجهات العسكرية ضد الديمقراطيين؛ لذا فمن المحتمل أن يكون

(٩٣) Dillon, Legal (and customary?), 172.
(٩٤) AIO 1049, line 10: ὀ[β]ολὸν [τῆς] ἡμέρας τ[ροφὴν οἵανπερ?]

مرسوم ثيوزوتيديس، صدر عقابًا لهم بعد فترة وجيزة من استعادة الديمقراطية[٩٥].

وتشير المقارنة بين الأجر اليومي البالغ ثلاثة أوبولات لهيئة المحلفين مع تكلفة المعيشة في أواخر القرن الخامس قبل الميلاد في أثينا، إلى أن الأجر كان كافيًا للسماح لجميع الفقراء بالمشاركة في هذا العمل. فعند حساب التكلفة اليومية لأسرة من الشعير، الذي يُعد أهم غذاء للفقراء– كان طعامهم اليومي من المازا (μάζα)، وهو الخبز المصنوع من الشعير، أو الفيتا (ἄλφιτα)، وتُصنع من جريش الشعير، وُجِدَ أن المحلف كان بإمكانه إطعام نفسه، وزوجته، واثنين من الأطفال، ويتبقى لديه نصف أوبول من أجره. فعند حساب وجبة الشعير لعائلة مكونة من أربعة أفراد في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد، وُجِدَ أن الحصة اليومية من دقيق الشعير للرجل ستكلف (٠.٦) أوبول، وثلاثة أرباع هذا المبلغ (٠.٤٥) أوبول، هي تكلفة حصة وجبة الشعير لزوجة الرجل، ونصف هذا المبلغ– مبلغ الرجل– لكل طفل، أي أن حصة الطفلين هي (٠.٦) أوبول. وعليه فإن (١.٦٥) أوبول سيوفر لعائلة مكونة من أربعة أفراد الجزء الأكثر أهمية في نظامهم الغذائي. بالطبع، لا يعيش الإنسان بالخبز وحده؛ لكن الأنواع الأخرى من الطعام في نهاية القرن الخامس قبل الميلاد كانت رخيصة جدًا لدرجة أنها لا تستحق الحساب. فيروى أن سقراط قاد صديقًا له؛ للأسواق ليوضح له مدى رخص السلع الضرورية للحياة. فكانت تكلفة الزيتون دراخمتين فقط لكل مكيال 'ميديمنوس'، وكان التين المجفف بالسعر نفسه. و'الكوتيلي' (κοτύλη)– ٠.٣ لتر– من العسل يكلف ثلاثة أوبولات؛ في حين أن الكمية المطلوبة للتحلية اليومية كانت تبلغ حوالي خمسين مليلترًا فقط، وتُكلف حوالي نصف أوبول. لذلك كان من الممكن أن تتغذى عائلة مكونة من أربعة أفراد على حوالي أوبولين ونصف في اليوم[٩٦].

---

[٩٥] Stroud, Greek Inscriptions Theozotides and the Athenian Orphans, 298-299.

[٩٦] Markle, M. M., "Jury Pay and Assembly Pay at Athens", *HPT* 6, (Summer 1985), 277, 280-281; see also: Foxhall, L., Forbes, H. A., "Σιτομετρεία: The Role of Grain as a Staple Food in Classical Antiquity", *Chiron* 12, (1982), 41-90.

لكن مقدار الإعانة كان متواضعًا إلى حد ما، وكافيًا فقط للطعام، أو ربما لم تكن حدًا أدنى للكفاف بقدر ما كانت بدلًا إضافيًا. ويظهر ذلك واضحًا بالمقارنة مع أجر حضور الجمعية، الذي كان أوبولًا واحدًا عندما تم تقديمه في نهاية القرن الخامس، ومطلع القرن الرابع قبل الميلاد، ثم ارتفع بسرعة إلى اثنين ثم إلى ثلاثة أوبولات. بينما كان في وقت كتابة دستور الأثينيين، يصل إلى واحد دراخمة للاجتماع العادي، ودراخمة ونصف في الاجتماعات الطويلة. الدراخمة الواحدة في وقت كتابة خطبة ليسياس للمعاق ٤٠٣ق.م، كانت تشكل أجر قاطع حجارة، أو نجار، أو رئيس عمال في موقع بناء، وكان العامل غير الماهر وقتها يحصل على نصف دراخمة، وعليه فالأوبول الذي كان يُمنح للإعانة يُعد ثلث الأجر اليومي للعامل غير الماهر. أما عن أجور هيئة المحلفين التي بلغت ثلاثة أوبولات في العام ٤٢٥ق.م، فقد بلغت نصف أجر العامل الماهر فقط[٩٧].

---

[٩٧] Kudryavtseva, Lysias's Speech On the Refusal of a Pension, 105.

وبالنظر إلى معدلات الأجور اليومية مقابل العمل، في أواخر القرن الخامس قبل الميلاد، ونهاية الربع الثالث من القرن الرابع قبل الميلاد. يظهر أن الأجور لنوع من العمل نفسه، زادت بشكل كبير بين هذين التاريخين. ففي حسابات بناء معبد الإريختيوم (*Erechtheum*) من عام (٤٠٩-٤٠٧ق.م) تم دفع أجور الرجال الأحرار، والعبيد من العمالة الماهرة، مثل: النجار، والبناء بمعدل دراخمة واحدة يوميًا. وفي حسابات المشرفين على سجلات البناء الإليوسية من (٣٢٩/٣٢٧-٣٢٨/٣٢٦ق.م)، فإن أجر العمال المستأجرين للعمالة غير الماهرة، مثل: حمل الطوب، وخلط المونة، والعمل بالموقع، كان واحد ونصف دراخمة في اليوم. وبالنسبة لبعض العمال شبه المهرة، الذين كانوا يقومون بتلميع أعمدة الأبواب في المعبد، وتركيب البلاط، كان أجرهم دراخمتين في اليوم. وللعمالة الماهرة، مثل: البناء، والأعمال الخشبية، والتجصيص دراخمتان ونصف في اليوم.

Markle, Jury Pay and Assembly Pay at Athens, 293; Tordoff, R., "Introduction: Slaves and Slavery in Ancient Greek Comedy", in: Akrigg, B., Tordoff, R. (eds.), *Slaves and Slavery in Ancient Greek Comic Drama*, (New York, 2013), 32.

قائمة المصادر المراجع

أولاً، المصادر:

١. النقوش:

- AIO 1049 Lambert, S. D., Osborne, R., (eds.), "Support for orphans of men killed under the oligarchy, ca. 410 BC?" in: *Attic Inscriptions Online*, (9 May 2016).

٢. المصادر الأدبية:

- Aristotle, *Athenian Constitution*, Rackham, H. (ed.), (Cambridge, 1952).
- ———, *Politics*, Rackham, H. (ed.), (Cambridge, 1944).
- Demosthenes, *Against Phaenippus*, Murray, A. T. (ed.), (LL.D., Cambridge, 1939).
- ———, *Philippic 1*, Vince, J. H. (ed.), (Cambridge, 1930).
- Diodorus Siculus, *Bibliotheca Historica, Books XVIII-XX*, Bekker, I., (eds). (Leipzig, 1903-1906).
- Diogenes Laertius, *Lives of Eminent Philosophers*, Hicks, R.D. (ed.), (Cambridge, 1925).
- Herodotus, *The Histories*, Godley, A. D. (ed.), (Cambridge, 1920).
- Isocrates, *On the Peace*, Norlin, G. (ed.), (LL.D., Cambridge, 1980).
- Lysias, *On the Refusal of a Pension*, Lamb, W. R. M. (ed.), (Cambridge, 1930).
- Plato, *Laws*, Bury, R.G. (ed.), (Cambridge, 1967/1968).
- ———, *Menexenus*, Lamb, W. R. M. (ed.), (Cambridge, 1925).
- ———, *Theaetetus*, Fowler, H. N. (ed.), (Cambridge, 1921).
- Plutarch, *Aristides*, Perrin, B. (ed.), (Cambridge, 1914).
- ———, *Cimon*, Perrin, B. (ed.), (Cambridge, 1914).
- ———, *Solon*, Perrin, B. (ed.), (Cambridge, 1914).

- Thucydides, *History of the Peloponnesian War*, Hobbes, T. (ed.), (London, 1843)
- Xenophon, *Ways and Means*, Marchant, E. C., Bowersock, G. W. (eds.), (Cambridge, 1925).

ثانيًا، المراجع:

- Adeleye, G., "The Purpose of the Dokimasia", *GRBS* 24/4, (1983), 295-306
- Blok, J., "The *diôbelia*: On the Political Economy of an Athenian State Fund", *ZPE* 193, (2015), 87-102.
- ———, *Citizenship in Classical Athens*, (Cambridge, 2017).
- Carey, C. "Structure and Strategy in Lysias XXIV", *GrRom* 37, (1990), 44-51.
- Carlo, D. N., *O'adunatos et l'invalide: une étude sur les représentations de l'invalidité dans le discours «L 'invalide» de Lysias et auprès de patients affectés par des troubles somatoformes d'aujourd'hui*, (PhD. Diss., University of Lausanne, 2017)
- Cudjoe, R. V., *The Social and Legal Position of Widows and Orphans in Classical Athens*, (PhD. Diss., University of Glasgow, 2000).
- Dillon, M., "Legal (and customary?) approaches to the disabled in ancient Greece", in: Laes, C., (ed.), *Disability in Antiquity*, (london, 2017), 167-181.
- ———, "Payments to the Disabled at Athens: Social Justice or Fear of Aristocratic Patronage?", *AncSoc* 26, (1995), 27-57.
- Ellart, C. S., "*Epikleros*", in: Bagnall, R. S., et al. (eds.), *The Encyclopedia of Ancient History*, (Oxford, 2013), 2462-2463.
- Fischer, J., "Welfare services for disabled veterans and surviving dependents in Classical Athens", *Studies in the Social History of Classical Greece and Rome*, (2017), 1-23.

- Fournier, J., Hamon, P., "Les Orphelins de Guerre de Thasos: un nouveau fragment de la stèle des Braves (ca 360-350 av. J.-C.)", *BCH* 131/1, (2007), 309-381.
- Foxhall, L., Forbes, H. A., "Σιτομετρεία: The Role of Grain as a Staple Food in Classical Antiquity", *Chiron* 12, (1982), 41-90.
- Gagarin, M., *Democratic law in classical Athens*, (Austin, 2020).
- Grassl, H., "Behinderte in der Antike: Bemerkungen zur sozialen Stellung und Integration" in: Dobesch, G., et al. (eds.), *Tyche: Beiträge zur Alten Geschichte Papyrologie und Epigraphik* 1, (Wien, 1986), 118-126.
- Humphreys, S. C., *Kinship in Ancient Athens: An Anthropological Analysis*, (Oxford, 2018).
- Jacoby, F., *Die Fragmente der Griechischen Historiker (F Gr Hist), Dritter Teil: Geschicte von Staedten und Voelkern (Horographie und Ethnographie), b (Supplement): A Commentary on the Ancient Historians of Athens (Nos. 323a— 334)*, (Leiden, 1954).
- Kamen, D., *Status in Classical Athens*, (Princeton, 2013).
- Kudryavtseva, T. V., "Lysias's Speech On the Refusal of a Pension and Athenian Citizens with Disabilities", *Вестник СПбГУ, История* 67/ 1, (2022),102-112.
- Lampe, P., "Social welfare in the Greco-Roman world as a background for early Christian practice", *Acta theologica* 23, (2016),1-28.
- Liddel, P., "Timodemides' Pinakion. Manchester Museum 42015", *ΓΡΑΜΜΑΤΕΙΟΝ* 9, (2020) 77-80.
- Markle, M. M., "Jury Pay and Assembly Pay at Athens", *HPT* 6, (Summer 1985), 265-297.
- Millett, P., "Patronage and Its Avoidance in Classical Athens", in: Wallace-Hadrill, A. (ed.), *Patronage in Ancient Society*, (London, 1989), 15-48.
- Milligan, S. J., *The Treatment of Infants in Classical and Hellenistic Greece*, (PhD. Diss., University of Glasgow, 1989).

- Mitchell, T. N., *Democracy's Beginning: The Athenian Story*, (Yale, 2015).
- Ober, J., "Classical Athens", in: Monson, A., Scheidel, (eds.), *Fiscal regimes and the political economy of premodern states*, (Cambridge, 2015), 492-522.
- Pomeroy, S. B., "Charities for Greek Women", *Mnemosyne* 35, (1982), 115-135.
- Rose, M. L., "Ability and Disability in Classical Athenian Oratory", in: Laes, C., (ed.), *Disability in Antiquity*, (London, 2017), 139-153.
- ———, *The Staff of Oedipus: Transforming Disability in Ancient Greece*, (Michigan, 2003).
- Sealey, R., *The Justice of the Greeks*, (Michigan, 1994).
- Slater, N. W., "Theozotides on adopted sons (Lysias Fr. 6)", *Scholia NS* 2, (1993), 81-85.
- Stroud, R. S., "Greek Inscriptions Theozotides and the Athenian Orphans", *Hesperia* 40/ 3, (1971), 280-301.
- Tordoff, R., "Introduction: Slaves and Slavery in Ancient Greek Comedy", in: Akrigg, B., Tordoff, R., (eds.), *Slaves and Slavery in Ancient Greek Comic Drama*, (New York, 2013).
- Traill, J. S., *The Political Organization of Attica: A Study of the Demes, Trittyes, and Phylai, and Their Representation in the Athenian Council*, (Princeton, I975).
- Versteeg, R., *The Essentials of Greek and Roman Law*, (Carolina, 2010).
- Whitehead, D., *The Demes of Attica, 508/7- ca. 250 B.C.: A Political and Social Study*, (Princeton, 1986).
- Youni, M., "*Atimia* in Classical Athens: What the Sources Say", in: Gagliardi, L., Pepe, L., (eds.), *Dike: Essays on Greek Law in Honor of Alberto Maffi*, (Milano, 2019), 361–378.
- Zelnick-Abramovitz, R., "Did Patronage Exist in Classical Athens?", *AntClass* 69, (2000).

Governmental Subsidies for the Destitute in Classical Athens

Abstract:

During the classical era, Athens ensured care for the needy who could not work or support themselves, so Athens provided them with financial subsidies that helped them meet and satisfy their needs. Knowing that Athens used to limit these subsidies to the poor, the disabled and orphans, and denied them to beggars who are able to work. For Athens, they are lazy people and do not deserve a subsidy. Hence, the council used to examine applicants for the subsidy to ensure their eligibility for that subsidy. This examination included making sure that the disabled person had a disability that prevented him from working, and that his wealth did not exceed three *minae*. If the applicant for a subsidy was an orphan, he must have been born to an Athenian citizen, and he might have ensured ascertaining the size of his wealth.

This paper attempts to provide answers a set of questions, including: What are the conditions that must be met by those who are eligible for government subsidies? Were these subsidies confined to war-disabled people, or did these subsidies include all disabled people? Did this subsidy also include all types of disability, or was it limited to a specific disability and not others? Was the subsidy provided to orphans limited to war orphans only? What is the status of orphaned girls and widows concerning this subsidy? Did the subsidy include all orphans, or was it limited to orphans of citizens' children and not others? Finally, how much is this subsidy, and what is its purchasing power?

Keywords: Subsidies, the destitute, *dokimasia*, Athens, classical era.